

الدبلوماسية الموازية ودورها في تعزيز المكانة الدولية لإقليم كردستان- العراق
(دراسة تحليلية في إطار دستور العراق الفيدرالي والبيئة الإقليمية والدولية)
**Para-diplomacy and its Role in Enhancing the International
Standing of the Kurdistan Region of Iraq**
(An Analytical study within the framework of Iraq's federal
constitution and the regional and international environment)

پارا دیپلوماسیەت و رۆڵی وێ د بهێزکردن پێگههێ نیفەدەولهتیی هەرێما کوردستانا عێراقی
(خواندنه‌کا شروقه‌کاری د چارچووێ دهستورێ عێراقا فیدراڵیدا و ژینگه‌ها هەریمی
ونیفەدەوله‌تی)

م. د. نجم الدين محي الدين الريكاني
مركز الدراسات الفيدرالية – جامعة دهوك
najm.yaseen@uod.ac
Dr. Najmuddin Muhyiddin Al-Rikani
Center for Federal Studies - University of Duhok
د.نەجمەدین محیدین الریکانی
سەنتەری توێژینەوهی فیدراڵی - زانکۆی دهۆک

پوخته: ئەفەهە کولینە مژارەکا گرنگ ژ مژارین دیاربوین ل سەر مهیدانا سیاسه‌تا عێراقی
بخووه‌دگرت و ب تایبه‌تی دنافا مهیدانا فه‌کولینین زانستیدا پش‌تی سالا ٢٠٠٣ دهما کو عێراقی
سیسته‌می فیدراڵی د دهستورێ خویی سالا ٢٠٠٥ دا چه‌سپاندی، ئەوژی مژارا پارا دیپلوماسیه‌تی
یه ئەوا هەرێما کوردستانێ وه‌کی هەرێمه‌کا فیدراڵی لپه‌ی دهستوری بکارده‌ئینیت. و فه‌کولین
پێکولا دکه‌ت سروشت و نافه‌روکا ئەفەه‌ی چالاکیی دیاربکه‌ت زێده‌باری رۆلی وێ د بهێزکردن
پێگه‌هێ هەریمی ل نافخو و ل سەر ئاستی ده‌رفه‌ ب شیوه‌کی تایبه‌ت. هه‌روه‌سا ئارمانجا فه‌کولین
کویرکردن هوشیاریا گرنگیا سیسته‌می فیدراڵیه‌ ل عێراقی ئەوا جوهره‌ بالانسه‌کی د کاروبارین
سیاسه‌تا ده‌رفه‌ و هاوکێشا سیاسی ل عێراقی بده‌سته‌دئینیت دنافه‌را هەریمی و مه‌رکه‌زیدا
ئەفەه‌ی ژبو پاراستنا مافین ده‌ستورین هەریمی یه‌ و بهێزکردن پێگه‌هێ وێ یی نیفەدەوله‌تی. و
لغیره‌ ئێک ژ دیارترین لایه‌نین گرنگیا وێ دیاردبیت، ژبه‌رکو ب دیتنا مه‌ ئەفەه‌ بابته‌ پیدقی ب
خواندنه‌فه‌ و فه‌کولینان هه‌یه‌ دگه‌ل شیانین وه‌به‌ره‌ینانا ده‌رئه‌نجامین ئەفەه‌ی فه‌کولین ل سەر
ئاستی هه‌ردو مه‌یدانین سیاسی و ئەکا‌دیمی.

سال ۲۰۰۵.. هه‌ریما کوردستانا عیراقی.

والأكاديمية.

العراقي ٢٠٠٥ .. إقليم كردستان الفيدرالى.

this research in the political and academic fields.

Keywords: Diplomacy... Para-diplomacy... The federal system... The Iraqi Constitution 2005... The Federal Kurdistan Region.

المقدمة المنهجية: بعد انتهاء الحرب الباردة في بداية تسعينيات القرن الماضي بين المعسكرين الرأسمالي (الغربي) والاشتراكي (الشرقي) وهيمنة العولمة (Globalization) على مختلف ميادين وأنشطة الحياة الدولية، شهدت العديد من البلدان التي تتبنى الفيدرالية كشكل من أشكال الحكم تطوراً ملحوظاً في ميدان علاقاتها الدولية وتحديداً في ما يتعلق بالآليات والقنوات التي تعتمد عليها في إدارة شؤونها الخارجية. حيث برزت أطرافاً وفواعل دون الدولة (Sub- state) داخل هذه البلدان ومن خارجها تمارس العمل الدبلوماسي من أجل حماية مصالحها وتحقيق أهدافها وتعزيز مكانتها في الساحة الدولية. وتسمى هذه الممارسة الدبلوماسية، في أدبيات علم السياسة وتحديداً حقل التحليل السياسي المقارن، من قبل هذه الأطراف **بالدبلوماسية الموازية**، أي الـ (Para-diplomacy)، تمييزاً لها عن **الدبلوماسية التقليدية** التي تمارسها الدول في علاقاتها الخارجية. ولقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ هذا الشكل من أشكال الممارسة الدبلوماسية بعد ما نص دستورهِ الدائم لعام ٢٠٠٥ على تبني النظام الاتحادي (الفيدرالي) كشكل للإدارة اللامركزية في الحكم، وعلى الديمقراطية كعقيدة سياسية للنظام السياسي الجديد في العراق، والذي مارسه بصورة فعلية إقليم كردستان باعتباره كياناً فيدرالياً ضمن إطار العراق الفيدرالي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية.. الدبلوماسية الموازية .. النظام الفيدرالي.. الدستور العراقي ٢٠٠٥.. إقليم كردستان الفيدرالي.

أولاً. أهمية البحث: تتجسد أهمية هذا البحث في الجوانب التالية:

١. البحث يتناول مسألة مهمة من المسائل التي شهدت بروزاً واضحاً في الأدبيات السياسية والأكاديمية في العراق، والمتعلقة بالإشكالية الناتجة فيما بين الدبلوماسية التقليدية التي يمارسها العراق في سياسته الخارجية والدبلوماسية الموازية التي تمارسها حكومة إقليم كردستان في إطار نظام الحكم الفيدرالي في العراق.
٢. الجانب الآخر لأهمية هذا البحث تتجسد في سعيه توضيح الدور الذي تمارسه هذه الدبلوماسية في تعزيز مكانة ودور الإقليم في الساحة السياسية الإقليمية والدولية وفي تشخيص أبرز التحديات التي يواجه دورهُ هذا ويحد من فاعليته لتحقيق ما يصبو إليه.
٣. والأهمية الأخرى لهذا البحث، هي، في اعتقادنا، أن هذا البحث سيشكل إضافة للدراسات التي تتناول هذه المسألة المهمة مع إمكانية استثمار مخرجاتها من قبل صناع القرار والمعينين بهذه المسألة من الباحثين والأكاديميين سواء في العراق أو الإقليم.

ثانياً. هدف البحث: أبرز أهداف البحث تكمن في مايلي:

١. الهدف الأساسي لهذا البحث هو تقديم تحليل موضوعي لطبيعة وشكل الدبلوماسية الموازية التي تمارسها حكومة إقليم كردستان في العراق ودور هذا النشاط الدبلوماسي في تعزيز موقعها في المشهد الدولي.
 ٢. كما يهدف البحث إلى تبيان مدى مساهمة هذه القناة الدبلوماسية في معالجة المشاكل الداخلية المثيرة للنزاعات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية من جهة وفي تعزيز أمن واستقرار الإقليم في وجه التحديات الخارجية من جهة أخرى.
 ٣. الهدف الآخر للبحث هو دسترة هذا النشاط الدبلوماسي لكي يتحقق التوازن بين المركز والإقليم في الشأن السياسي الخارجي ضمن الأطر الدستورية التي بني عليها النظام الفيدرالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
- ثالثاً. إشكالية البحث:**

تدور إشكالية البحث حول مسألة الدبلوماسية الموازية في العراق الفيدرالي بعد عام ٢٠٠٣ ومن خلال الكشف عن العلاقة بين مختلف المتغيرات المؤثرة في الدبلوماسية الموازية التي تمارسها حكومة إقليم كردستان والوظائف التي تقوم بها، ودور هذه الدبلوماسية في تعزيز كيان الإقليم على الساحتين الداخلية والدولية، بالإضافة الى تشخيص التحديات التي تواجه ممارسته لهذا الدور. وفي سبيل الإحاطة بكل هذه المسائل، سيحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الأساسية التالية:

١. ما هي الأسس القانونية والشرعية التي إستند عليها الإقليم في ممارسة نشاطه الدبلوماسي الموازي ضمن إطار دستور العراق الفيدرالي لعام ٢٠٠٥؟
٢. ما هي طبيعة الدبلوماسية الموازية التي تمارسها حكومة إقليم كردستان العراق والأدوار التي تقوم بها في سبيل تعزيز كيان الإقليم الفيدرالي في الأوساط الدولية؟
٣. ماهي الأدوات التي إعتد عليها دبلوماسية الإقليم الموازية في سبيل الوصول إلى أهدافها، وما هي أبرز المعوقات (القانونية والسياسية) التي تواجه مساعيها والأدوار التي تقوم بها في هذا الميدان؟

رابعاً. فرضية البحث: تتجسد فرضية بحثنا هذا في المقولة التالية: لكي يكون العمل الدبلوماسي والنشاط السياسي الخارجي لأية وحدة دولية، دولة كانت أم كيان دون الدولة، ناجحاً وفاعلاً وقادراً على تنفيذ برنامجه السياسي على مختلف الأصعدة والميادين، لابد من توافر جملة عوامل ذاتية وموضوعية يركز عليه هذا النشاط ويسانده لكي يصل إلى غاياته المنشودة، وهذا ما لم يتوافر لإقليم كردستان- العراق في ممارسته لنشاطه الدبلوماسي (الموازي) بسبب جملة من التحديات النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية والتي أسهمت في الحد من فعالية هذا الدور وإضعافه في العديد من القضايا والملفات التي نشطت فيه على الصعيدين الإقليمي والدولي.

خامساً. منهجية البحث: بسبب تعقد الظاهرة السياسية وتنوع وتعدد أبعادها، فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على أكثر من منهج ومقاربة لكي نتمكن من توجيه التحليل نحو تحقيق الغايات المتوخاة من البحث. عليه، فقد ركز بحثنا هذا، وبصورة رئيسة، على منهج

التحليل النوعي Qualitative Method، الذي يعتمد على آليات الاستقراء وتحليل مضمون البيانات والمعلومات المستقاة من المراجع المختلفة، وبالأستناد على ما يوفره مقارنة النسق الدولي International System Approach في تحليل متغيرات النظام الدولي المؤثرة في الفعل السياسي الخارجي من ميزات، فضلاً عن الإستفادة من منهج التحليل المقارن Comparative Method في بعض مفاصل البحث وحيثما كان ذلك ضرورياً.

سادساً. نطاق البحث: من ناحية البعد الموضوعي، يتناول البحث موضوعة تخص العراق كدولة وإقليم كردستان ككيان فيدرالي. ومن ناحية البعد الزمني للبحث، فهو يختص في تغطية الفترة الزمنية التي بدأت منذ عام 2003 ولحد وقتنا هذا، أي أن المدى الزمني الذي يغطيه البحث هو بحدود الـ ٢٢ عاماً.

سابعاً. هيكلية البحث: تم تقسيم البحث، إضافة إلى المقدمة المنهجية، على المحاور التالية: المبحث الأول: **مدخل مفاهيمي حول الفيدرالية والدبلوماسية الموازية في العراق.** تضمن مدخلاً مفاهيمياً حول الفيدرالية والنظام الفيدرالي ودراسة للإطار الدستوري للنظام الفيدرالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، كما تضمن التعريف بالدبلوماسية والدبلوماسية الموازية. أما المبحث الثاني: **واقع الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان في إطار العراق الفيدرالي.** فقد خصص لبحث واقع الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان- العراق بعد عام ٢٠٠٣، من خلال الإشارة إلى الإطار الدستوري للدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان الفيدرالي وتبيان طبيعة وواقع النشاط الدبلوماسي للإقليم في سعيه نحو تعزيز مكانته الدولية. والمبحث الثالث: **التحديات التي تواجه الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان- العراق.** كرسناه للبحث في طبيعة ومضمون التحديات التي تواجه الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان على الصعيدين الداخلي والخارجي. وأخيراً، تأتي الخاتمة، التي تضمنت أبرز وأهم الاستنتاجات والتوصيات الضرورية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الفيدرالية والدبلوماسية الموازية في العراق: خصصنا هذا المبحث للتعريف بالمفاهيم الخاصة بالفيدرالية والنظام الفيدرالي وفي التأصيل الدستوري لهذا النظام بالإستناد إلى قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت للمرحلة الإنتقالية لعام ٢٠٠٤ ودستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، فضلاً عن البحث في مضامين مفهوم الدبلوماسية والدبلوماسية الموازية والتعريف بهما.

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي والدستوري للفيدرالية في العراق: تتناول هذه المفردة من البحث التعريف بمفهوم الفيدرالية والنظام الفيدرالي وتبيان معانيها ومضامينها والتأسيس الدستوري للفيدرالية في العراق، كونها يشكلان الإطار الذي يدور داخله دراسة وتحليل المفاصل الأساسية التي يتضمنها بحثنا هذا، إضافة إلى التعريف بمفهوم الدبلوماسية الموازية وتبيان مضامينها.

الفرع الأول: التعريف بالفيدرالية والنظام الفيدرالي:

أولاً: في معنى الفيدرالية: الفيدرالية Federalism كفكرة تعني بصورة أساسية نظام الحكم الذاتي والطوعي والحكم المشترك المبني على الثقة المتبادلة والتعهد الموثوق به بين أطراف الحكم^(١). فالفيدرالية هي في الأصل مشتقة من الكلمة اللاتينية (Fedous) التي تعني المعاهدة أو الإتفاق أو العقد. وهذه الكلمة (Fedous) هي من أصل مشترك، لاتيني (Fides) التي تعني الثقة، وإنكليزي (Bind) التي تعني الارتباط^(٢). وفي السياق التاريخي، أشارت الفيدرالية إلى المحاولات الحثيثة التي جرت منذ بداية وحتى نهاية القرن الماضي من أجل جمع مجتمعات منفصلة ومستقلة بطريقة ميثاقية كلاسيكية، وخاصة في أوروبا وأمريكا ومن ثم في بقية أنحاء العالم^(٣). وهكذا يمكن القول بأن الفيدرالية هي، في الوقت ذاته، هيكلية وعملية حكم تؤسس الوحدة على أساس الموافقة والرضا والثقة المتبادلة مع الحفاظ على التنوع الثقافي والاجتماعي من خلال توحيد المجتمعات السياسية المنفصلة دستورياً في مجتمعات محدودة (أقاليم) ولكنها شاملة ضمن إطار حكم إتحادي (مركزي).

ثانياً: التعريف بالنظام الفيدرالي: بداية، لابد من التفريق بين مصطلحين متداولين: (Federation) أي الفدرلة، و(Federalism) أي الفيدرالية أو الإتحاد الفيدرالي. فهناك إختلاف في المعنى بينهما، حيث يذهب معنى (الفدرلة) إلى الجانب الفكري والإيديولوجي للمفهوم، في حين أن مضمون مصطلح (الفيدرالية) أو الإتحاد الفدرالي يعبر عن البناء المؤسساتي والهيكلية الإدارية للنظام^(٤)، والذي يجسد شكل من أشكال الحكم تتوزع فيه السلطة والصلاحيات دستورياً بين الحكومة المركزية (الإتحادية) والحكومات المحلية (الأقاليم أو الولايات)^(٥).

كما يرد في أدبيات السياسة والنظم السياسية المقارنة تقسيماً للدول من حيث شكل الحكم فيها بين دول موحدة بسيطة وأخرى مركبة. والدولة المركبة تعني إتحاد عدة دول أو دويلات (أقاليم) مع بعضها البعض بحيث تخضع لسلطة سياسية مشتركة. وتتخذ الدول

(١) ELAZAR, D. J., *Exploring Federalism*, (Tuscaloosa: University of Alabama press, 1987), p. 5.

(٢) محمد همامودي، الفيدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الإدارية الإقليمية، مؤسسة موكراني للطباعة والنشر، أربيل ٢٠٠٢، ص ١٨١.

(٣) JOHN, K., "Introduction", in: Ann L. Griffiths, (ed), *Handbook of Federal Countries 2005, Forum of Federation*, (Montreal. Kingston. London, Ithaca: McGill-Queen's University Press, 2005), pp. 8-12.

(٤) لتفصيل أكثر حول هذه التعددية في التعريف بالفيدرالية، راجع: وليد كاسد الزبيدي، الفيدرالية: دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، النجف، ٢٠١٩، ص ١٧-٤٣.

(٥) يبلغ عدد الدول المتبنية لهذا الشكل من الحكم في العالم حوالي (٢٥) دولة. أنظر: ررونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، ترجمة: غالي برهومة وآخرون، منتدى الأنظمة الفيدرالية، أوتاوا- كندا، ٢٠٠٦، ص ١.

المركبة أربعة صور (الاتحاد الشخصي، الاتحاد الكونفدرالي، الاتحاد الحقيقي، الاتحاد المركزي)^(١). كما أن هناك إتفاق شبه عام بين فقهاء القانون الدستوري على أن الاتحاد المركزي (الفيدرالي) هو ذلك الاتحاد الذي يقوم بين عدة دول أو دويلات (أقاليم)، لكن جرت العادة أن تحتفظ هذه الدول أو الأقاليم بدستور خاص بها يتلائم مع الدستور الاتحادي^(٢).

وجدير بالإشارة إلى أنه قد تعددت التعريفات وأختلفت الآراء حول ماهية الفيدرالية كأيدولوجية سياسية وكنظام حكم في الأدبيات العربية والغربية^(٣). فقد عرفها البعض بمعنى اجتماعي كظاهرة تتبناها جماعات بشرية متميزة للحفاظ على ذاتها ومصالحها مع حرصها على البقاء ضمن إطار التنظيم الجماعي الشامل، أو هي بمثابة معاهدة بين طرفين أو أكثر قائم على الإتفاق يضمن لهما خصوصيتها الثقافية مع الحفاظ على الروابط و المشتركات بينهما في إطار الوطن الواحد، أي التنوع في إطار الوحدة. وبهذا المعنى جاء تعريف (عصام سليمان) على أنها (شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي، فبالنظر إلى هي تنظيم دستوري وإداري)^(٤).

ولكن، رغم الاختلاف والتنوع في تعريف الفيدرالية، يمكن القول بأن هناك إتفاق على مضمون وجوهر هذا المصطلح من ناحية تقاسم السلطة وتوزيع الاختصاصات بين الوحدات (الأقاليم أو الولايات) المكونة لهذا الاتحاد وفق دستور متفق عليه ونافذ. وهذا هو ما يهتما في هذا البحث الذي يتناول موضوعة النشاط الدبلوماسي لإقليم كردستان في إطار النظام الاتحادي (الفيدرالي) في العراق والمقنن في دستوره الدائم لعام ٢٠٠٥.

الفرع الثاني: التأسيس الدستوري للنظام الفيدرالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

جدير بالإشارة هنا وكبدائية، إلى أن النظام الفدرالي (الفيدرالي) ينشأ بعدة طرق، منها: إنضمام عدة دول أو دويلات لتكوين دولة اتحادية (الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا) أو من خلال الإتفاق على تحول الدولة البسيطة الموحدة إلى دولة مركبة ذات نظام فيدرالي تحتوي على أقاليم أو ولايات فيدرالية (العراق)، أو بطريقة خاصة من خلال دمج

حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السهوي، بغداد، ٢٠١٣، ص ٦٧. ^(١)

^(٢) عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٧٢.

حول مضامين هذه الفكرة، أنظر: للمزيد ^(٣)

O., "Federalism as a Political Ideology and System of OGUNNOIKI, A Government: The Theoretical Perspectives", *International Journal of Advanced Academic Research*, Vol. 3, Issue 9, (September 2017), pp. 65-66.

عصام سليمان، الفيدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص ٣٧-٣٨. ^(٤)

الطريقتين السابقتين (كندا والهند)^(١). وقد جاء تبني هذا النظام ولأول مرة في تاريخ العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١، في قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤ ودستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥^(٢).

أولاً: الفيدرالية في قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤:

جاءت الإشارة إلى الفيدرالية كنظام حكم في العراق ضمن قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت للمرحلة الإنتقالية لعام 2004 في المادة (٤) في الباب الأول (المبادئ الأساسية) من القانون، والذي نص على أن (نظام الحكم في العراق جمهوري إتحادي (فدرالي) ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الإثنية أو القومية أو المذهب)^(٣). كما نصت المادة (٢٤ - أ) من هذا القانون على مايلي (تتألف الحكومة العراقية الانتقالية، والمشار إليها أيضاً في هذا القانون بالحكومة الاتحادية، من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء وبضمنه رئيس الوزراء، والسلطة القضائية)^(٤). وحددت المادة (٢٥) الإختصاصات التي تكون من صلاحيات الحكومة الاتحادية الإنتقالية حصراً^(٥). وفي الباب السادس من هذا القانون تم تنظيم تشكيل المحكمة الاتحادية والسلطة القضائية وحدد إختصاصاتها^(٦). أما الباب الثامن فقد أختص بتصميم هيكلية النظام الإتحادي في العراق على أساس الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والبلديات والبيئات المحمية^(٧). كما تضمنت المادة (٥٢) من هذا الباب الإشارة إلى مبررات تبني هذا النظام في العراق^(٨).

جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، ترجمة: مها تكلأ، منتدى الأنظمة الفيدرالية، أوتاوا-كندا، ٢٠٠٧، ص ٦-٧.^(١)

^(٢) حيث لم تتضمن الدساتير العراقية قبل عام ٢٠٠٣ أية إشارة صريحة لتبني مثل هذا الشكل في الحكم. لمزيد من التفصيل حول ذلك، أنظر: نغم محمد صالح، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .. الواقع والطموح، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية - جامعة بغداد، العدد ٤١، تموز ٢٠٠٩، ص ٥٥.

^(٣) المادة (٤) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤.

^(٤) المادة (٢٤ - أ) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤.

^(٥) المادة (٢٥) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤.

^(٦) ورد هذا التنظيم في نص المواد التالية (٤٣-٤٧) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام 2004.

^(٧) ورد هذا التنظيم في نص المواد التالية (٥٢-٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام 2004.

^(٨) حيث جاء فيه (يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، ذلك التركيز الذي جعل من الممكن إستمرار عقود الاستبداد والاضطهاد في ظل النظام السابق. إن هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسؤولين المحليين في كل إقليم ومحافظه، ويخلق عراقاً موحداً يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم ويضمن له حقوقه ويجعله متحرراً من التسلط. أنظر:

نص (المادة ٥٢) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤.

ثانياً: الفيدرالية في دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥: أكد دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، والذي تم الإستفتاء عليه في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥ ودخل حيز التنفيذ بعد نيل الحكومة ثقة البرلمان في ٢٠ حزيران ٢٠٠٦، على تبني الفيدرالية كشكل للحكم في العراق بشكل واضح وصريح. وبذلك تحول العراق من دولة بسيطة إلى دولة مركبة (فيدرالية). وجدير بالإشارة هنا إلى أن هذا الدستور في تبنيه النظام الفيدرالي قد إعتد بشكل كبير في تنظيمه لهذا النظام، بعد أن أجرى بعض التعديلات والإضافات عليه، قبل إقراره على قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت للمرحلة الإنتقالية لعام ٢٠٠٤.

وجاء تبني النظام الفيدرالي في العراق في المادة (١) من الباب الأول (المبادئ الأساسية) لدستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ الذي نص على أن (جمهورية العراق دولة إتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضمان لوحدة العراق)^(١).

وبناءً على ما تقدم جاء الباب الثالث (ضمن ثلاثة فصول) من هذا الدستور لينظم شكل وطبيعة السلطات الإتحادية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في العراق الفيدرالي^(٢). أما الباب الرابع من الدستور فقد تعلق بإختصاصات السلطات الإتحادية عبر المواد (١٠٩-١١٣)^(٣). أما المادة (١١٤) فقد جاء على ذكر الإختصاصات المشتركة بين السلطات الإتحادية وسلطات الإقليم^(٤). وبالنسبة لآلية تشكيل الأقاليم الفيدرالية والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وطبيعة السلطات الممنوحة لها، فقد أختص بها الباب الخامس من الدستور وعبر فصلين. الفصل الأول إختص بالأقاليم ضمن المادة (١١٦)^(٥). والفصل الثاني إختص بالمحافظات في نص المادة (١١٩)^(٦).

بناءً على ما تقدم، يمكننا القول بأن تبني الفيدرالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، قد شكل نقطة تحول بارزة في مسيرة الدولة العراقية الحديثة ونظام الحكم فيها، هذا النظام الذي نص عليه قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤ أولاً، ومن ثم تبناه دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥^(٧). فبعد أكثر من ثمانية عقود من نظام الحكم المعتمد على المركزية الشديدة، في العهدين الملكي والجمهوري، جاء تبني الفيدرالية في العراق الجديد

(١) المادة (١) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

للمزيد من التفصيل حول هذه السلطات، راجع: نص المواد (٤٧-١٠١) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

(٢) أنظر نصوص هذه المواد في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

المادة (١١٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

(٣) المادة (١١٦) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٤.

(٤) المادة (١١٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٤.

(٥) للمزيد من التفصيل حول النظام الفيدرالي في العراق، أنظر الدراسة التالية: محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجاً)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد)، بيروت، ٢٠٠٩.

الضمان عدم العودة إلى النهج السابق في الحكم، ولكي يتلائم مع مضامين النظام السياسي الديمقراطي الذي أعتمدته العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الثاني: التعريف بمفهومى الدبلوماسية والدبلوماسية الموازية:

سنحاول في هذه المفردة من البحث، أن نسلط الضوء على مضامين مفهومي الدبلوماسية والدبلوماسية الموازية، لأن ذلك سيعيننا على فهم طبيعة و واقع الدبلوماسية الموازية في الإقليم بعد عام ٢٠٠٣.

الفرع الأول: في معنى الدبلوماسية:

تعد الدبلوماسية Diplomacy، بمفهومها العام، علم و فن تمثيل الدول عن طريق المفاوضات وأداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لأية دولة من الدول. وقد جاء مصطلح الدبلوماسية في اللغة الفرنسية من الكلمة اليونانية القديمة *diplōma*، واستخدم آنذاك للإشارة إلى المستندات التي يمنح الأمراء من خلالها إمتيازات السفر. وفي وقت لاحق دخلت الدبلوماسية في ميدان العلاقات الدولية، وانتهت صلتها بالوثائق، وأصبحت تستخدم للإشارة إلى شخص مخول بالتفاوض نيابة عن دولة ما^(١).

تعد الممارسات الدبلوماسية الحديثة نتاج لنظام الدولة الأوروبية في مرحلة ما بعد عصر النهضة. وتاريخياً، كانت الدبلوماسية تعني إدارة العلاقات الرسمية (الثنائية عادة) بين الدول ذات السيادة. ومع ذلك، بحلول القرن العشرين، تم اعتماد الممارسات الدبلوماسية الرائدة في أوروبا في جميع أنحاء العالم، وقد تطورت لتتحول من السرية والفردية إلى العلنية و توسعت لتشمل ميادين أخرى مثل إجتماعات القمة والمؤتمرات الدولية، والدبلوماسية البرلمانية، والأنشطة الدولية للفواعل والكيانات فوق الوطنية ودون الوطنية، والدبلوماسية غير الرسمية التي تقوم بها العناصر غير الحكومية، وموظفي الخدمة المدنية الدولية^(٢)، سواء كانوا أفراداً أو منظمات مجتمع مدني.

وقد تعددت مساهمات الكتاب والباحثين حول تعريف الدبلوماسية، ولكننا نرى بأن التعريف الذي جاء به هارولد نيكلسون Harold Nicolson هو الأقرب إلى توضيح مضامين هذا المفهوم، والذي مفاده أن الدبلوماسية أصبحت تفهم اليوم على أنها (إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون لإدارة وتسوية هذه العلاقات، وهي وظيفة الدبلوماسي أو فنه)^(٣).

(1) MARKS, S. & Freeman, C. W., "Diplomacy, Encyclopaedia Britannica", (Jan 22, 2025). Available at: <https://www.britannica.com/topic/diplomacy/The-spread-of-the-Italian-diplomatic-system>. Accessed: ٢٠/١/٢٠٢٥.

(2) Ibid.

(3) NICOLSON, H., *Diplomacy*, 3rd ed., (London: Oxford University Press, 1963), p.22.

لكن يجدر بنا القول بأنها (الدبلوماسية) قد استخدمت بمعاني عدة ومتباينة، مثلما اختلفت خصائصها و وظائفها سابقاً عن وقتنا المعاصر رغم احتفاظها بوظيفتها العامة^(١)، التي تخص التمثيل السياسي للبلاد وتصريف شؤون الدولة على الصعيد الخارجي مع البلدان الأجنبية وأساليب التعامل السياسي بين الدول، أي للدلالة على السياسة الخارجية للدولة أو على عملية المفاوضة بين الدول كآلية من آليات تنفيذ هذه السياسة، وكذلك كوسيلة لإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

الفرع الثاني: حول مفهوم الدبلوماسية الموازية: تزخر أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بالعديد من الصور والأشكال التي تظهر بها الدبلوماسية، ولكن أبرزها وأكثرها تداولاً وشيوعاً بين الباحثين والمعنيين بالشأن الدبلوماسي، هي الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية غير الرسمية، والدبلوماسية العامة، والدبلوماسية الرقمية^(٢). ومن ثم، وبعد التطورات والمتغيرات التي شهدتها العلاقات والسياسة الدولية في القرن الماضي وتحديداً بعد انتهاء الحرب الباردة، برز مصطلح الدبلوماسية الموازية وأخذ حيزاً من البحث والتحليل في أدبيات العلاقات الدولية والقانون الدولي.

قبل البدء بالتعريف بمفهوم الدبلوماسية الموازية من حيث المعنى والمضمون، أي من حيث اللغة والإصطلاح، لابد لنا من أيجاز بسيط حول المسار التاريخي لهذا المفهوم والمتغيرات التي تحكمت بظهورها وتطورها. فالتحولات والتطورات التي شهدتها السياسة الدولية والنظام الدولي في نهايات القرن العشرين وهيمنة العولمة على الميادين الاقتصادية والعولمة والتطورات التي حصلت في ميدان تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات كلها قد أثرت على بنية النظام السياسي الدولي وكذلك في بنية الدولة التقليدية كفاعل أساسي في التفاعلات والعلاقات الدولية، لتظهر فواعل دون الدولة (Sub-state) تنافسها في ميدان الشؤون الخارجية الدولية وتؤذن ب بروز ما نسميه اليوم بالدبلوماسية الموازية (Para-diplomacy) لهذه الفواعل دون الدولة^(٣)، وإشارة لبداية هيكلية جديدة للعلاقات وتوزيع للأدوار والمسؤوليات بين الطرفين (المركز و الأطراف) لتسيير شؤون الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

(١) للمزيد من التفصيل أنظر: مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية.. دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ٣٩١-٣٩٤.

(٢) SIMWA, A., "Types of diplomacy in international relations", (October 20, 2017). Available at: <https://www.legit.ng/1131145-types-diplomacy-international-relations.html>. Accessed: ٥/٢/٢٠٢٥.

(٣) أبناس عبدالسادة علي، البارادبلوماسية: لمحة تعريفية موجزة، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد ١٥، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ٤٣-٤٥. وكذلك أنظر: هندريك سبروت، الدولة ذات السيادة ومنافسوها، ترجمة وتحرير: مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٨.

ويعتبر الكاتب البريطاني روهان بنتر Rohan Butler و الكندي أيفو د. دوشاسيك Ivo D. Duchacek من أوائل الكتاب والباحثين الذين استخدموا مصطلح البارادبلوماسية في كتاباتهم وساهموا في معرفتها أكاديمياً في حقل دراسات النظم السياسية المقارنة وتحديداً الدراسات المتعلقة بالفيدرالية، ومن ثم بروز هذا المصطلح بشكل واضح في أدبيات العلاقات الدولية ودراسات السياسة الخارجية والدبلوماسية في نهايات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر^(١).

ومن حيث الإصطلاح، نرى بأن تعريف الدبلوماسية الموازية، التي هي الترجمة العربية لمصطلح الـ Para-diplomacy في اللغة الإنجليزية والمؤلف من كلمتين (Para) المشتقة من كلمة (Parallel) معناها الموازي، وكلمة Diplomacy^(٢)، قد تميز بشئ من التعقيد والتنوع في أدبيات العلاقات الدولية، فهناك عدم اتفاق بين الباحثين على مفهوم محدد لها. حيث عرفها البعض على أنها (مجموعة من الأدوات والممارسات المحددة التي تم تطويرها ومتابعتها من قبل العديد من الفواعل دون الدولة (Sub-state) تسعى كل منها إلى تمثيل نظام حكم معين دون وطني معين للعالم الخارجي من أجل تحقيق أهدافها الخاصة)^(٣). وهناك من عرفها على أنها (القدرة التي تتمتع بها الكيانات الفرعية دون الدولة (Sub-state) على ممارسة السياسة الخارجية ومشاركتها في المجال الدولي لمتابعة مصالحها الدولية الخاصة)^(٤). في حين أكد آخرون على أنها تعني (الإجراءات التي تتبناها الحكومات الإقليمية مع الجهات الأجنبية الحكومية وغير الحكومية كشكل من أشكال التواصل السياسي للوصول إلى فوائد مختلفة)^(٥).

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن هذا التنوع والإختلاف في التعريف بمفهوم الدبلوماسية والدبلوماسية الموازية على الصعيد النظري، قد رافقه على صعيد الممارسة والتطبيق

المصدر نفسه، ص ٤٥-٤٦. وللمزيد حول هذه التطورات أنظر: ^(١)

AGUIRRE, I., "Making sense of Para diplomacy? An Intertextual Enquiry about a Concept in Search of a Definition". in: Francisco Aldecoa, &, Michael Keating (eds), *Para diplomacy in Action: The Foreign Relations of Subnational Governments*, (New York: Routledge, 2013), pp. 85-109.

^(٢) محمد أرمين كريب، أطروحة البارادبلوماسية ونظرية بناء الدولة، الحوار المتمدن، العدد ٦٠٨٤، بتاريخ: ٢٠١٨-١٢-١٥. متاح على الرابط التالي:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621376>. تاريخ الزيارة: 10/٢٠٢٥.

^(٣) TUBILEWICZ, C., & Omond, N., *The United States 'Subnational Relations with Divided China: A Constructivist Approach to Para-diplomacy*, (New York: Routledge, 2021), p. 5.

^(٤) WOLFF, S., "Para diplomacy: Scope, Opportunities and Challenges", *The Bologna Center Journal of International Affairs*, Vol.10, (Spring 2007), p. 141. ^(٥) KUZNETSOV, A. S., *Theory and Practice of Para Governments in International Relations* (London: Routledge, 2015), pp. 30-31.

تنوع وتعدد آخر في تصنيف أشكاله وميادينه وأدواته والأهداف الذي يسعى صانع القرار السياسي تحقيقها خدمة لمصالحه سواء على مستوى الدبلوماسية التقليدية للدولة أو الدبلوماسية الموازية للوحدات الفيدرالية. وهذا ما سنحاول التعرف عليه في الفقرات التالية وتحديد ما يخص إقليم كردستان الفيدرالي ضمن إطار موضوع بحثنا هذا.

المبحث الثاني: واقع الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان في إطار العراق الفيدرالي:
يمكننا القول بأن الدولة منذ نشأتها بمفهومها الحديث قد إحتكرت إدارة الشؤون الخارجية والنشاط الدبلوماسي باعتبارها الفاعل الأساس في السياسة والعلاقات والمنظومة الدولية، لكن التطورات التي طرأت على العلاقات الدولية والتغيرات التي شهدتها منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولحد وقتنا هذا قد شهدت دخول فواعل أخرى دون الدول في ميدان النشاط الخارجي الثقافي والتجاري وحتى السياسي والتي تمثلت بالدبلوماسية الموازية التي مارستها هذه الفواعل، ومنها الكيانات الفيدرالية (الولايات والأقاليم والمدن) من داخل الدول الاتحادية (الفيدرالية). ومن هذا المنطلق خصصنا هذا المبحث لإلقاء الضوء على طبيعة وواقع الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان- العراق في ظل العراق الفيدرالي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الدبلوماسية الموازية في إقليم كردستان- العراق:
قبل البدء في البحث عن طبيعة وواقع الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان الفيدرالي والميادين التي نشطت فيها دبلوماسياً بعد عام ٢٠٠٣، لابد من لمحة سريعة على مراحل التطور التاريخي للنشاط الدبلوماسي في الإقليم قبل عام ٢٠٠٣.

الفرع الأول: مؤسسة النشاط الدبلوماسي في الإقليم قبل عام ٢٠٠٣:
في واقع الحال، مارس إقليم كردستان- العراق النشاط الدبلوماسي قبل عام ٢٠٠٣، ولكن لم يكن هذا النشاط رسمياً ومنظماً لأنه كان يجري عبر قنوات غير رسمية مارستها الأحزاب السياسية وبعض المؤسسات الثقافية والاجتماعية وكذلك التجارية مع مختلف البلدان على الصعيدين الإقليمي والدولي. لكن تحول هذا النشاط تدريجياً ليكون أكثر تنظيماً ومؤسساتياً عبر تشكيل بعض المؤسسات الرسمية على صعيد الإقليم، خاصة بعدما أصبح خالياً من هيمنة إدارة الحكومة العراقية بعد عام ١٩٩١.

ونتيجة لجملة من المتغيرات والتطورات التي حدثت في الشرق الأوسط والحروب التي دخلها العراق مع كل من إيران والكويت والآثار الناجمة عنها وإنعكاساتها على المنطقة ككل، برزت القضية الكردية بشكل أكثر وضوح على الساحة السياسية الإقليمية والدولية، وأصبحت محل إهتمام المجتمع الدولي ومؤسساته السياسية والإعلامية، الأمر الذي أسهم في تدويل هذه القضية ^(١)، خاصة بعدما سعى التحالف الدولي بقيادة الولايات

(١) للمزيد حول هذه المتغيرات، أنظر: نهيل صادق مصطفى، العلاقة بين البارادبلوماسية والتعايش السلمي في إقليم كردستان- العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٢)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون- جامعة دهوك، ٢٠٢٣، ص ١٧-١٩.

المتحدة الأمريكية إصدار قرار من قبل مجلس الأمن الدولي برقم ٦٨٨ في ٥ / ٤ / ١٩٩١، والتي تشكلت بموجبه منطقة أمنة (Safe Haven) منعت الحكومة والقوات العراقية من دخولها والتجاوز عليها^(١). وعلى أثرها بدأت العلاقات الخارجية للقوى السياسية الكردية بالتبلور لتدخل مرحلة جديدة من التنظيم والتطور.

فمن أجل أن يتخذ النشاط الدبلوماسي والعلاقات الدولية لكوردستان العراق بعداً أكثر شرعية ومعترف بها دولياً، تم، بدايةً، تشكيل جبهة كوردستانية من مختلف القوى السياسية لمأسسة العمل السياسي والإداري لملاً الفراغ الذي أحدثه إنسحاب أجهزة الحكم العراقية من الإقليم، ومن ثم خططت القوى السياسية الكردية خطوة أخرى نحو بناء الهيكل الإداري للإقليم من أجل مأسسة الحياة السياسية والإدارية داخل الإقليم، وكذلك تنظيم وإدارة علاقاته الخارجية، وتجسد ذلك بإجراء إنتخابات في ١٩ مايو ١٩٩٢، كان من مخرجاتها الأساسية تأسيس أول برلمان (مجلس وطني) في كوردستان، والذي أشرف على تشكيل الكابينة الوزارية الأولى في ٥ جولاى عام ١٩٩٢^(٢).

بعد ذلك، قرر برلمان كوردستان المنتخب تحديد صيغة العلاقة مع حكومة العراق بالشكل الفيدرالي. وعلى أثر ذلك، تم إنشاء وزارة بأسم (وزارة المساعدات الإنسانية والتعاون) بالإستناد إلى القانون رقم ٢٠ الصادر عن برلمان الإقليم (المجلس الوطني) لعام ١٩٩٣ والتي تولت رسمياً الإشراف على إدارة العلاقات الخارجية للإقليم على الصعيدين الإقليمي والدولي طيلة فترة التسعينيات من القرن الماضي ولحد عام ٢٠٠٣^(٣)، لتبدأ بعد ذلك فصلاً جديداً من النشاط الدبلوماسي للإقليم، وهو ما نسميه بالدبلوماسية الموازية لإقليم كوردستان- العراق.

ورغم الحصار السياسي والإقتصادي الذي فرضته حكومة بغداد على الإقليم طيلة فترة التسعينيات، إلا أن الإقليم نشط دبلوماسياً وتمكن من تأسيس علاقات خارجية مع العديد من البلدان الغربية والمنظمات الدولية، ولكن بقي هذا النشاط غير مؤطر دستورياً وكثيراً ما كان يمارس من قبل الأحزاب الرئيسية في الإقليم وخارج الإطار المؤسستي في الإقليم، كما كان يجابه برفض من قبل القوى الإقليمية المجاورة للعراق، لكن الأمر تغير بعد تغيير نظام الحكم في العراق على أثر الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

الفرع الثاني: التأطير الدستوري للدبلوماسية الموازية للإقليم بعد عام ٢٠٠٣:

شهد النشاط الدبلوماسي لإقليم كوردستان قفزة نوعية بعد عام ٢٠٠٣، خاصة بعدما تم الاعتراف رسمياً (في قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤ ودستور العراق

المصدر نفسه، ص ١٨. (١)

(٢) شيرزاد أحمد أمين النجار، مركز إقليم كوردستان-العراق في السياسة العالمية: حالة عدم يقين، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٤، ص ١١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٤.

الدائم لعام ٢٠٠٥) بالإقليم ككيان فيدرالي ضمن دولة العراق الجديد الذي تحول، بموجب هذا الدستور، من دولة بسيطة إلى دولة مركبة إتحادية (فيدرالية) ^(١).

فقد إعترف قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤، بإقليم كورستان- العراق كياناً فيدرالياً في نص المادة (٥٣- الفقرة أ) الذي جاء فيه (يعترف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في ١٩ مارس/آذار ٢٠٠٣ الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونيوى. إن مصطلح "حكومة إقليم كردستان" الوارد في هذا القانون يعني المجلس الوطني الكردستاني، ومجلس وزراء كردستان والسلطة القضائية الإقليمية في إقليم كردستان) ^(٢).

أما في دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، وبعدها تبني النظام الفيدرالي، كما أكدنا سابقاً، تم الإعراف بكوردستان ككيان فيدرالي مجدداً في المادة (١١٧- أولاً) ، حيث جاء فيه (يقر هذا الدستور عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليمياً إتحادياً) ^(٣). وأكدت المادة (١٢٠) على أن (يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور) ^(٤). وخصصت المادة (١٢١) لتحديد الصلاحيات الممنوحة لها في ميدان تنظيم شؤونها الداخلية من ناحية إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم، كالشرطة والأمن وحرس الإقليم، وكذلك تخصيص حصة عادلة لها من الموارد المالية الإتحادية. كما جاء في نفس المادة (١٢١- رابعاً) ما يلي (تؤسس مكاتب للإقليم والمحافظة في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية) ^(٥).

وقبل ذلك حدد هذا الدستور الإختصاصات الحصرية للحكومة الإتحادية والإختصاصات المشتركة بين المركز والإقليم، كما تمت الإشارة إلى الإختصاصات الحصرية للإقليم عندما نصت المادة (١١٥) على أن (كل ما لم ينص عليه في الإختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظة غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظة غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما) ^(٦).

(١) حول موضوع الدبلوماسية الموازية للإقليم بكل جوانبها ومتضمناتها، راجع الدراسة التالية: ياسين محمود جوماني، الدبلوماسية الموازية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة إقليم كوردستان) ، مكتب التفسير للنشر والإعلان، أربيل، ٢٠٠٢.

المادة (٥٣ - أ) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤. ^(٢)

المادة (١١٧- أولاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥. ^(٣)

المادة (١٢٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥. ^(٤)

المادة (١٢١) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥. ^(٥)

المادة (١١٥) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥. ^(٦)

بناءً على ما تقدم، يمكننا القول بأن هذه المواد الدستورية قد منحت الأقاليم الفيدرالية والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم بعض الصلاحيات التي تتمكن من خلالها ممارسة بعض النشاطات التي قد تحمي كيانه وتضمن حقوقها وتعزز من مكانتها على الصعيدين الداخلي والخارجي على حد سواء. ومن هنا بدأ الإقليم ممارسة نشاطه الدبلوماسي (الموازي) ضمن إطار قانوني وشرعي (رسمي) وإستناداً إلى نصوص الدستور الذي منحه هذا الحق باعتباره الكيان الفيدرالي الوحيد ضمن إطار العراق الإتحادي (الفيدرالي)، رغم ما واجهه من إنتقادات رأت بأنه قد تجاوز في نشاطه الدور المرسوم له قانوناً ضمن إطار الدستور.

المطلب الثاني: واقع الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان- العراق بعد عام ٢٠٠٣:
برز النشاط الدبلوماسي الموازي للإقليم بشكل واضح على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٣، حيث أخذت الصفة الشرعية والرسمية تأسيساً على نصوص الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥، وبدأ الإقليم بتأسيس بنية هيكلية لتنظيم وإدارة علاقاته الخارجية، وأخذ عدة خطوات في هذا الشأن ونشط في ميادين عدة وعلى مختلف الصعد^(١). ومن هنا جائت هذه المفردة لتبحث في طبيعة وواقع هذا النشاط والدور الذي مارسه في سبيل تعزيز مكانة الإقليم على الساحة الدولية ككيان فيدرالي شرعي.

الفرع الأول: على الصعيدين السياسي والأمني:
عادة ما تهتم الدول الفيدرالية بعلاقاتها عبر الدبلوماسية الموازية وتوظيفها كقناة من قنوات رفد العمل الدبلوماسي العام (علاقات إقليم كيويك الكندي مع فرنسا على سبيل المثال)^(٢)، كما تسعى الحكومات المحلية للكيانات الفيدرالية في نشاطها الخارجي على الصعيد السياسي إلى تعزيز مكانتها على الساحة الدولية حماية لحقوقها وصيانة لمصالحها

^(١) للمزيد من المعلومات حول النشاط الدبلوماسي في مختلف الميادين: عابد خالد رسول و كارزان محمد قادر، بارادبلوماسية إقليم كردستان وطبيعة الدبلوماسية العراقية، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية، المجلد ٨، العدد ٢، كانون الأول ٢٠٢٤، ص ٢٢٩-٢٣٦.

^(٢) هناك ثلاثة أشكال رئيسية للدبلوماسية الموازية، الأولى هي: Transborder Regional Paradiplomacy ويشير إلى العلاقات العابرة للحدود الوطنية ما بين الأقاليم المتجاورة، والثانية هي: Transregional Paradiplomacy ويشير إلى العلاقات مع أقاليم أخرى خارج حدود الدولة، والثالثة هي: Global Paradiplomacy والذي يشير إلى العلاقات ذات الطبيعة السياسية مع الحكومات المركزية للبلدان والمنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص و جماعات الضغط المصلحية. للمزيد حول مضامين هذه الأشكال من الدبلوماسية الموازية، أنظر:

KAISER, R., "Sub-State Governments in International Arenas: Paradiplomacy and Multi-level Governance in Europe and North America". in Paquin, S. & Guy LaChapelle. G., (eds), *Mastering Globalization: New Sub-*, pp.17-19.) *States' Governance and Strategies*, (London: Routledge, 2005

العليا^(١). ويبرز النشاط الدبلوماسي الموازي التي تمارسه الكيانات الفيدرالية في ثلاثة ميادين رئيسية، الميدان السياسي والميدان الإقتصادي والتجاري وميدان التعاون الثقافي والفني والعلمي^(٢). ويمكن القول بأن إقليم كردستان – العراق قد دخل في أغلب هذه الأشكال من النشاط الدبلوماسي الموازي خاصة بعد عام ٢٠٠٥.

أولاً: في الميدان السياسي والدبلوماسي: نشط الإقليم في تنظيم علاقاته الخارجية مع مختلف دول العالم^(٣)، خاصة بعدما أصبح شريكاً فعلياً وأساسياً في حكم العراق بعد عام ٢٠٠٣ من خلال مجلس الحكم الإنتقالي، وبعد ذلك، من خلال تسلم الكورد رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية. وجاء إنشاء دائرة للعلاقات الخارجية في الإقليم حسب المادة (٢٢) من نظام مجلس الوزراء في الإقليم المرقم (١) لعام ٢٠٠٦، ليشرف على إدارة وتنظيم العلاقات الخارجية للإقليم وعلى عمل المكاتب التي تم فتحها في السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية، الأمر الذي ساهم بشكل فاعل في تنشيط وتطوير دبلوماسية الإقليم مع مختلف الأطراف الدولية^(٤).

وعلى أثر هذه التطورات بدأت مجموعة من البلدان والمنظمات الدولية بفتح بعثات دبلوماسية ومكاتب وقنصليات لها في أربيل عاصمة الإقليم. حيث فتحت منظمة الامم المتحدة واحدة من أكبر مكاتبها في المنطقة وضمت بداخلها العديد من ممثلي الوكالات الدولية التابعة لها، مثل منظمة الفاو FAO و منظمة اليونسكو UNESCO ومنظمة

(١) للمزيد من المعلومات حول دور هذه الوحدات الفيدرالية في الشأن الدبلوماسي، راجع: عابد خالد رسول و كارزان محمد قادر، دور الأقاليم في الشؤون الخارجية للدولة الفيدرالية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة السليمانية، المجلد ١٠، العدد ٢، كانون الاول ٢٠٢٢، ص ٣٨٣-٤١٠.

(٢) حول تفاصيل ومضامين هذه الميادين، ينظر:

LECOURS, A., "Political Issues of Paradiplomacy: Lessons from the Developed World," in: Virginie Duthoit & Ellen Huijgh (eds.), *Discussion Papers in Diplomacy*, (The Hague: Netherlands Institute of International Relations "Clingendael", 2008), pp. 2-4.

(٣) مع العلم بأن الإقليم قد شهد نشاطاً دبلوماسياً في فترة التسعينيات من القرن الماضي، حيث زار الإقليم العديد من الوفود الأجنبية من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار العراقي، ومن ضمنها تركيا، لتأمين الحاجات الإنسانية وحماية الإقليم من التهديدات التي تستهدف أمنه وإستقراره، الأمر الذي ساهم في تأسيس علاقات مع هذه البلدان في مختلف الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية والفنية. حول ما تقدم أنظر: فاروق عبدول مولود، العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان (١٩٩١-١٩٩٤)، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد ٢، العدد ٨، نيسان ٢٠١٨، ص ١٩٩.

(٤) شيرزاد أحمد أمين النجار، مركز إقليم كردستان-العراق في السياسة العالمية، مصدر سابق، ص ١١٤. وللمزيد حول تركيبة وعمل ونشاط هذه الدائرة، أنظر:

SALIH, D. A., & Najmalddin, B. A., "Paradiplomacy of the Kurdistan Region After 2003: Present and Future, *Journal of Law, Policy and Globalization (IISTE)*, Vol. 53, (2016), pp. 51-53.

الصحة العالمية WHO و برنامج الأغذية العالمي WFP^(١). وغيرها العديد من ممثلات المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية واللاحكومية، مثل البعثة الدبلوماسية للإتحاد الأوروبي، فضلاً عن فتح العديد من القنصليات والبعثات الدبلوماسية في أربيل، حيث بلغ عدد القنصليات العامة بحدود (١٨) والقنصليات الفخرية بحدود (١٣) ومن مختلف قارات العالم^(٢).

وضمن هذا الإطار شهد الإقليم سلسلة من الزيارات المتبادلة ما بين المسؤولين والوفود الرسمية للإقليم ومسؤولي الدول التي أهتمت بإقامة علاقات مع الإقليم سياسياً وإقتصادياً وثقافياً منذ عام ٢٠٠٥ ولحد الوقت الحاضر^(٣)، والتي كانت لها الأثر البالغ في تطور النشاط الدبلوماسي للإقليم وبما يعزز حضوره ومكانته على الساحة السياسية الدولية والإقليمية، ليصبح وجهة للعديد من الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بشؤون المنطقة وما تشهده من تطورات.

ثانياً: في الميدان الأمني والعسكري: شهد علاقات الإقليم تطوراً وتنسيقاً واسعاً مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية في الميدان العسكري والأمني، والذي شكل دفعة قوية لنشاط الإقليم الدبلوماسي رغم بعض المعوقات والعراقيل التي وقفت في وجه تطور هذا النشاط ووصوله لغاياته النهائية. وقد برز هذا التعاون والنشاط بصورة أكثر وضوح في فترة هيمنة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على بعض المناطق في العراق بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧^(٤).

فجملة التطورات والمتغيرات التي شهدتها العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣، دفعت العديد من الدول الإقليمية مثل إيران وتركيا، والغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الغربية التي لها مصالح في المنطقة لتشكيل تحالفات وعقد إتفاقيات مع العراق، وكذلك توقيع مذكرات تفاهم مع الإقليم في ميدان التعاون الأمني والعسكري، لمواجهة التهديدات والأزمات التي شهدتها المنطقة بعد عام ٢٠٠٣، والتي لاتزال هذه القوى تحتفظ بوجود وقواعد لها في العراق والإقليم وبعض من دول المنطقة^(٥).

(١) سكالا حسين حمه أمين و ثاربان رؤوف عزيز، بارادبلوماسية إقليم كردستان العراق: بين ثبات الأهداف وتغير المواقف، مجلة جامعة كرميان، المجلد ٤، العدد ٣، تموز ٢٠١٧، ص ٤٤٥.

(٢) للمزيد حول هذه التطورات، راجع: موقع دائرة العلاقات الخارجية في الإقليم على الرابط التالي: <https://gov.krd/arabic/the-governments-mission/foreign-relations> . تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/١

(٣) للمزيد أنظر: نهيل صادق مصطفى، مصدر سابق، ص ٢٧-٣٩.

(٤) نهيل صادق مصطفى وأرمان إسماعيل دادفر، الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان- العراق أثناء حرب داعش (٢٠١٤-٢٠١٧)، مجلة جامعة دهوك (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد ٢٥، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٩٣٣-٩٣٨.

(٥) حول جملة هذه التحالفات والإتفاقيات في الميدان الأمني والعسكري، راجع: شيروان كامل سبتي الوائلي، تأثير علاقات إقليم كردستان الدولية في رسم السياسة الخارجية للعراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، بغداد، السنة ١٢، العدد ٦١، ٢٠٢٠، ص ٣٨٦-٣٨٧.

ولعل واحدة من أهم وأخطر هذه المتغيرات على صعيد العراق والمنطقة قد تمثل في ظهور تنظيم (داعش) وسيطرته على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية والسورية، كما وصلت قوات هذا التنظيم إلى حدود الإقليم و أصبح يواجه تهديداً جدياً اضطرت معها القوات الكردية (البشمركة) في الدفاع عن أمن الإقليم وشعبه وإستقراره، وحدثت إشتباكات بين الطرفين وقدم الإقليم تضحيات كبيرة في صفوف أفراد قواته وفي موارده الإقتصادية، وهنا بدأ الإقليم بالتحرك دبلوماسياً من أجل كسب الدعم الدولي في معركته مع التنظيم نيابة عن العالم الذي ندد بجرائم التنظيم وتهديداته لمصالح دول المنطقة والعالم^(١).

وعلى أثر ذلك قررت الإدارة الأمريكية حماية الإقليم بقرار من الرئيس باراك أوباما، ومن ثم تم تشكيل تحالف دولي بقيادتها لمواجهة التنظيم وتهديداته في ١٠/٩/٢٠١٤ لتقديم الدعم والعون العسكري والمادي للعراق والإقليم لمواجهة التنظيم^(٢)، واستمرت بتقديم الدعم للإقليم وعقدت معه إتفاقية (مذكرة تفاهم) في ١٢-٧-٢٠١٦، ضمت تقديم كافة أشكال الدعم للإقليم إثناء حرب داعش وحتى بعد أنتهائها^(٣). وهكذا أصبح الإقليم محطة إهتمام مختلف القوى الإقليمية والدولية، وبدأت الوفود الرسمية لهذه القوى بزيارة الإقليم، مثال: تركيا وإيران ودول الخليج وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا الإتحادية والصين والإتحاد الأوروبي، وكذلك زيارة رؤساء العديد من المنظمات والهيئات الدولية التي قدمت مساعدات للإقليم فيما يخص ملف المهجرين والنازحين^(٤).

استمرت هذه القوى الدولية في دعم الإقليم حتى بعد القضاء على داعش، رغم أنها خفت وتراجعت كثيراً بعد الإستفتاء الذي أجراه الإقليم عام ٢٠١٧^(٥)، ولكنها عادت من جديد لتنشط وتتطور، وتوجت بزيارة بابا الفاتيكان للإقليم في ٧ مارس ٢٠٢١، وهذا ما ساهم في فتح الطريق أمام قادة الإقليم لحضور المؤتمرات والمننديات الدولية الإقتصادية

(١) حول النشاط الدبلوماسي للإقليم في فترة الحرب على تنظيم داعش، أنظر:

DALSOOZ, J. H., "Diplomacy of the Kurdistan Region of Iraq in the Age of Terrorism", *Rudn Journal of Political Science*, Vol. 21, No. 1, 2019, pp.43-55.

(٢) محمد أرمين كربيت، أطروحة البارادبلوماسية ونظرية بناء الدولة، مصدر إلكتروني سابق.

(٣) سعود حسن سلطان و عمران عمر علي، مكانة إقليم كردستان-العراق في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: العراق كدراسة حالة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد ١٢، العدد ٢، نيسان- حزيران ٢٠٢٤، ص ٤١٦.

(٤) نهيل صادق مصطفى وأرمان إسماعيل دادفر، الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان- العراق أثناء حرب داعش (٢٠١٤-٢٠١٧)، مصدر سابق، ص ٩٣٤.

(٥) حول هذا الإستفتاء والنتائج المترتبة عليها، أنظر: أوميد رفيق فتاح و فاتح محمد حسين، إستفتاء إقليم كردستان-العراق ٢٠١٧: الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية، المجلد ٧، العدد ١، آذار ٢٠٢٤، ص ٣١-٢١.

والأمنية التي تعقد في دافوس ودبي وميونخ^(١)، هذا الحضور الذي ساهم في تمتين علاقات الإقليم مع المجتمع الدولي وفي تعزيز مكانته على الساحة الدولية خدمة لمصالح الإقليم والعراق على حد سواء.

الفرع الثاني: على الصعيدين الإقتصادي والثقافي:

في ظل هيمنة العولمة الدولية على مفاصل النظام الإقتصادي العالمي لم تعد الدبلوماسية هي الأداة التي تدار من قبلها العلاقات السياسية الدولية فحسب، بل تعدت ذلك لتدخل في الميادين الإقتصادية والثقافية والإنسانية أيضاً. وهذا ما فسح المجال أمام الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية في بناء شبكة من علاقات التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري والثقافي تجاوزت أحياناً حدود سلطات الحكومات المركزية^(٢). فالحكومات المحلية تسعى من أجل تطوير بنيتها الإقتصادية والخدمية إلى جلب الإستثمارات الأجنبية والتفاوض مع المنظمات الإقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية^(٣)، وهذا ما يدفعها للدخول في معترك العلاقات الخارجية وعقد الإتفاقيات الثنائية للنهوض بواقعها الإقتصادي والخدمي.

أولاً: في الميدان الإقتصادي والتجاري: يعد الميدان الإقتصادي من الميادين الأساسية التي مارس فيها الإقليم نشاطه الدبلوماسي وتمكن من بناء علاقات واسعة من التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، فموقعه الإستراتيجي (الجيوستراتيجي) وما يتوفر عليه من موارد طبيعية سهل عليه الدخول في علاقات إقتصادية على أساس المصلحة المشتركة لكافة الأطراف وبهدف إنجاز برامج التنمية الإقتصادية والبشرية في الإقليم وتعزيز مكانته في الساحة الدولية. وهكذا سعى الإقليم لجلب رؤوس الأموال والإستثمارات الإقليمية والدولية إلى الإقليم لدعم إنجاز هذه البرامج التنموية وسد النقص في ميدان تطوير بنيتها الإقتصادية التحتية والخدمية^(٤).

فمنذ أن بدأ الإقليم بنسج علاقاته الخارجية نشطت دبلوماسيته في الميدان الإقتصادي والتجاري في توقيع العديد من العقود للإستثمار في قطاع الطاقة والنفط والغاز مع مختلف الأطراف الدولية والشركات العالمية مثل: توتال وأكسون موبيل و شيفرون و روسنفت، وغيرها من الشركات التي ساهمت في إستخراج النفط ومن ثم تصديره من قبل الإقليم إلى

(1) KIRMANG, S., & Zadeh, Y. A., "The Para-Diplomacy of the Kurdistan Region in Iraq and the Kurdish Statehood Enterprise". *MIDDLE EAST JOURNAL*, Vol. 71, No. 4, (October 2017), pp. 599-602.

(2) COMAGO, N., "On the Normalization of Sub-state Diplomacy", *The Hague Journal of Diplomacy*, No. 5, (February 2010), pp. 1-2.

(3) LECOURS, A., *Political Issues of Paradiplomacy: Lessons from the Developed World*, op.cit, p.2.

(4) سكالا حسين حمه أمين و ناريان رؤوف عزيز، بارادبلوماسية إقليم كردستان العراق..، مصدر سابق، ص ٤٣٩.

الخارج^(١)، خاصة بعد صدور قانون الإستثمار ذو الرقم (٤) لعام ٢٠٠٦ وتأسيس هيئة إستثمار في الإقليم^(٢).

كما تطورت العلاقات التجارية مع مختلف البلدان الإقليمية (تركيا وأيران ودول الخليج العربي)، وكذلك مع العديد من البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين ودول آسيوية عديدة، وتم توقيع العديد من العقود التجارية والصناعية والزراعية مع هذه البلدان، ونشط قطاع الإستيراد والتصدير في الإقليم، كما نهض قطاع البناء والعقارات في مختلف مدن الإقليم^(٣). وأنعكس كل ذلك على علاقات الإقليم الخارجية بحيث أصبح شريكاً فعلياً لهذه الأطراف الدولية، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانته في الأوساط الإقليمية والدولية كفاعل إقليمي مؤثر، رغم صغر حجمه جغرافياً وديموغرافياً، في التفاعلات السياسية والإستراتيجية في المنطقة ولدى القوى الدولية التي لها مصالح في العراق وكامل منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: في الميدان الثقافي والفني والعلمي: شهد هذا الميدان هو الآخر تطوراً ملحوظاً، حيث تم توقيع العديد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم مع مختلف المؤسسات العلمية والأكاديمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالشأن الثقافي والعلمي والفني، وتم تبادل الزيارات وتصميم البرامج التدريبية لكوادر وموظفي الإقليم في هذه المجالات، وقدمت العديد من المنح الدراسية لطلبة الإقليم^(٤). كما تم توقيع العديد من إتفاقيات التوأمة مع بلديات بعض المدن المتطورة من أجل تبادل الخبرات في مجال التخطيط العمراني والبيئة والصحة والسياحة وتطوير المدن^(٥).

ومن الطبيعي القول، بأن التطور في ميدان العلاقات السياسية والروابط الإقتصادية قد إنعكس إيجاباً على مختلف هذه القطاعات، وشهد الإقليم نهوضاً واضحاً طيلة السنوات السابقة، بحيث أصبح الإقليم مقصداً للعديد من هيئات ومؤسسات المجتمع المدني الدولية والإنسانية، خاصة بعدما أحتضن الإقليم أعداداً كبيرة من النازحين والمهجرين من داخل العراق وخارجه بسبب الأزمات والحروب التي شهدتها العراق ودول المنطقة، وبفعل سياسة الإقليم وتعامله الإنساني مع هذا الملف ونهجه التسامحي وحرصه في ترصين العيش المشترك وحماية المكونات الإجتماعية على إختلاف أنتمائاتهم وثقافتهم ومذاهبهم

(١) شيروان كامل سبتي الوائلي، مصدر سابق، ص ٣٨٦.

(٢) شيرزاد أحمد أمين النجار، مصدر سابق، ص ١١٨.

(٣) للمزيد حول هذه العلاقات والنشاط الدبلوماسي للإقليم في هذه المجالات، أنظر: نهيل صادق مصطفى، العلاقة بين البارادبلماسية والتعايش السلمي في إقليم كردستان- العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٢)، مصدر سابق، ص ٣٣-٣٧.

(٤) أنظر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان- العراق، على الرابط التالي: <https://archive.gov.krd/mohe/mhe-krq.org/ar.html> ... تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٢/٢

(٥) أنظر: موقع حكومة إقليم كردستان- العراق، على الرابط التالي: <https://gov.krd/arabic/the-governments-mission/foreign-relations> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٢/٢٢

(^١)، والذي دفع بالعديد من الأطراف الدولية والشخصيات السياسية العالمية إلى زيارة الإقليم وتقديم يد العون له، الأمر الذي ساهم في تقوية مركزه الإقليمي والدولي على حد سواء (^٢). وهذا ما دفع بالعديد من المراقبين والباحثين والسياسيين إلى القول بأن الإقليم قد أصبح بمثابة دولة، أي دولة أمر واقع (de facto state)، و بأنه يمتلك كل مقومات الدولة الحديثة ولا ينقصه غير الاعتراف الدولي به لكي يصبح دولة حقيقية ضمن خارطة السياسية لعالم اليوم.

بناءً على ماتقدم، يمكننا القول بأن إقليم كردستان- العراق قد مارس الدبلوماسية الموازية بشئ من الفاعلية عبر مختلف مراحل تطوره السياسي وخاصة بعد عام ٢٠٠٥، وتمكن من بناء شبكة علاقات واسعة مع مختلف الأطراف الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ونشط دبلوماسياً على أكثر من صعيد وفي ميادين عدة، وكان لهذا النشاط وهذا الدور الأثر الواضح في تعزيز مكانة الإقليم في الساحة الدولية وبما يحمي الإقليم وإستقراره في وجه العديد من التهديدات التي أستهدفت كيانه السياسي وبنائه الإجتماعي ومسيرة التنمية والنهوض التي شهدها الإقليم في مختلف الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية. ولكن، وحتى نكون موضوعيين في تحليلنا وتقييمنا لهذا النشاط، نقول بأن هناك أيضاً العديد من جوانب القصور والضعف الذي أعترى هذا النشاط بسبب جملة من التحديات التي واجهت الإقليم وساهمت في إضعاف وإخفاق هذا النشاط الدبلوماسي في بعض القضايا الحيوية والملفات والتي تولى إدارتها على الصعيدين الداخلي والخارجي. وهذا ما سنحاول أن نبخته في المفردة التالية أدناه.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان- العراق:

حتى تكتمل جميع جوانب التحليل لمفردات البحث، كان من الضروري إجراء تقييم شامل للنشاط الدبلوماسي للإقليم لتبيان مدى قدرته على إستثمار هذه القناة الدبلوماسية في تعزيز مكانته الدولية وصيانة حقوقه والمكتسبات التي نالها طيلة الفترة الماضية. من هنا خصصنا هذا المبحث من أجل تحديد وتبيان مضمون التحديات التي واجهت مسيرة الدبلوماسية الموازية للإقليم وأثرت سلباً على دوره وسعيه لتحقيق أهدافه وحماية مصالحه، وهي تحديات نابعة من البيئتين الداخلية والخارجية للإقليم ساهمت معاً في الحد من فاعلية دوره وإضعافه في كثير من الأحيان.

المطلب الأول : التحديات الداخلية:

(^١) نهيل صادق مصطفى، العلاقة بين البارادبلوماسية والتعايش السلمي في إقليم كردستان- العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٢)، المصدر السابق، ص ١٠٠-١٠٣.

(^٢) للمزيد أنظر: أوميد رفيق فتاح و زانا كريم نجم، مكانة إقليم كردستان العراق في السياسات العالمية، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية، السنة ١، العدد ٤، ٢٠١٧. ص

تتمثل هذه التحديات في جملة من المعوقات والإشكاليات على صعيد البناء الدستوري للنظام الفيدرالي في العراق، وأخرى نابعة من تناقضات العملية السياسية ومواقف القوى السياسية من هذا النظام وغياب الإرادة السياسية لحل المشاكل الناتجة عن هذه المعوقات، وخاصة ما يتعلق منها بالقضايا والإشكاليات الدستورية التي لاتزال عالقة بين الحكومة المركزية والإقليم، وكذلك معوقات ذاتية من داخل الإقليم.

الفرع الأول: الإشكاليات الدستورية والسياسية:

هناك العديد من الإشكاليات القانونية التي تنبع من الدستور العراقي الذي أقر عام ٢٠٠٥، والتي أنتجت جملة من المعوقات في طريق بناء النظام السياسي الديمقراطي وتطبيق الفيدرالية في العراق بصورته الصحيحة و كانت وراء بروز العديد من المشاكل والأزمات والتناقضات في مسيرة العملية السياسية منذ بدايتها ولحد وقتنا هذا، وتسببت في حالة الإنسداد السياسي في كثير من الأحيان، كما أثرت سلباً على الوضع الداخلي في العراق وفي علاقاته الخارجية، ومنها العلاقات بين الحكومة الاتحادية والإقليم ونشاطه الدبلوماسي.

أولاً: الإشكاليات المتعلقة بالدستور: حسب العديد من خبراء القانون الدستوري والباحثين السياسيين فإن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يعاني من إختلال في صياغته وفي بنيته القانونية في كثير من النواحي، والذي أسفر عن خلافات وتناقضات في تفسير الكثير من مواده وخضوعه لمختلف التأويلات بسبب الغموض والتعقيد الذي أتمت به بعض من مواد هذا الدستور^(١).

بداية سنتناول الإشكاليات التي تتعلق بنظام الحكم الفيدرالي في العراق الذي تبناه دستور عام ٢٠٠٥. فبالرغم من المبررات الموضوعية لتبنيه بالنسبة لبلد مثل العراق^(٢)، والمميزات العديدة الذي يوفره هذا النظام للعراق كدولة وكمجتمع^(٣)، إلا أن هذا النظام ووجه بالعديد من العقبات في التطبيق والانتقادات، وبدلاً من أن ترى فيه طريقاً للإستقرار والتوازن والوحدة المجتمعية كما هو واقع العديد من البلدان التي تبنت مثل هذا النظام، فهي ترى فيه طريقاً للتقسيم وعدم الإستقرار وإثارة الصراعات.

(١) للمزيد من التفصيل حول هذه المسائل، أنظر: نجم الدين محي الدين الريكاني و رينجر جميل شيخو، إشكالية صياغة الدستور وتطبيقه في المجتمعات المتنوعة ثقافياً والمتحولة سياسياً (العراق بعد عام ٢٠٠٣ أنموذجاً)، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، العدد ٥٤، ٢٠٢٣، ص ٢٣٥-٢٦٣.

(٢) حول هذه المبررات، راجع: نغم محمد صالح، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، مصدر سابق، ٥٢-٥٣.

(٣) للمزيد حول هذه الميزات أنظر: جيم بوليو، الحل الفيدرالي في العراق، سلسلة أوراق ديمقراطية: ترجمة وتحرير: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٥، ص ٤٣-٤٥. وكذلك: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، الفيدرالية، ستوكهولم - السويد، مايو ٢٠١٥، ص ٣-٥.

فعلى سبيل المثال، إنتقد هذا الدستور على أنه أنشأ نظاماً برلمانياً ضعيفاً في كثير من مفاصله، لأنه خلق حالة من عدم التوازن بين صلاحيات الحكومة المركزية وصلاحيات حكومات الأقاليم والمحافظات، لأن الميل في هذه الصلاحيات تذهب لصالح هذه الوحدات على حساب المركز^(١). كما إنتقد آخرون هذا الدستور في طريقة تعاطيه مع كثير من القضايا المهمة والضرورية لإستكمال مستلزمات بناء النظام البرلماني في العراق عندما أجل حسم هذه القضايا وأحالها إلى مرحلة لاحقة لوضع تشريعات لها، ومنها، تشكيل المجلس الإتحادي، وتقسيم الموارد الطبيعية والمالية، والمناطق المتنازع عليها، ومسألة كركوك، والمحكمة الإتحادية العليا، ومسألة تشكيل الأقاليم، لكن بقيت أغلب هذه القضايا دون حسم لحد وقتنا هذا^(٢)، وهذا ماكان وراء بروز العديد من المشاكل بين المركز والإقليم حول كيفية وسبل حسم هذه القضايا، وتجلت في الخلاف المستمر والقائم لحد الآن حول مسألة الموازنة والمستحقات المالية ومرتببات موظفي الإقليم، وكذلك في مسألة قانون النفط والغاز في الإقليم، وقوات البيشمركة الكوردية، وموارد المنافذ الحدودية، وغيرها العديد من القضايا والمشكلات التي لاتزال عالقة بين الطرفين دون الوصول إلى حلول ومعالجات لها لحد وقتنا هذا^(٣).

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية الموازية وقانونية ممارستها من قبل الكيانات الفيدرالية (الأقاليم والولايات وغيرها) من عدمها، فالأدبيات القانونية تشير إلى أن هذه الممارسة تعتمد على طبيعة الدساتير في الدول الفيدرالية. فهناك إختلاف في مدى فسخ المجال أمام الكيانات الفيدرالية داخلها لممارسة النشاط الدبلوماسي، فهناك دول فيدرالية تنص في دساتيرها على منح هذه الأقاليم صلاحية ممارسة هذا النشاط مثل كندا (كيبيك) وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى تحددها بأن تكون هذه الممارسات من صلاحيات الحكومة المركزية فقط باعتبارها من الأعمال السيادية الخاصة بالحكومة الإتحادية وحدها مثل أسبانيا (إقليم كتالونيا والباسك)، في حين تلجأ دول أخرى إلى تقييدها وتحصيرها في مجالات محددة وأن تكون تحت إشرافها^(٤). هذا مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن الدول ذات الأنظمة الفيدرالية تختلف أيضاً في دساتيرها بين السماح للأقاليم بعقد

(١) فرح شاكر، النظام الفيدرالي في العراق: النشأة، والأداء، والأهمية، ترجمة:علي الحارس، مركز الرافدين للحوار، النجف، ٢٠٢١، ص ١٦٤.

(٢) باستثناء قانون تشكيل الأقاليم الفيدرالية لعام (٢٠٠٨). للمزيد من التفاصيل حول هذه المسائل، أنظر: CAMERON, D., "Making Federalism Work". in: Markus E. Bouillon, David M. Malone and Ben Rowsell (eds), *Iraq, Preventing a New Generation of Conflict*, (Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2007), pp. 153–167.

(٣) حول هذه المشكلات، أنظر: أراس حسن عبدالقادر، إشكالية بقاء فيدرالية إقليم كردستان العراق في المستقبل، مجلة قه لاي زانست العلمية – الجامعة اللبنانية- الفرنسية، المجلد ٧، العدد ١، شتاء ٢٠٢٢، ص ٦٥٩-٦٦٦.

(٤) LECOURS, A., Political Issues of Paradiplomacy: Lessons from the Developed World, op.cit, p.7-12.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (كندا)، وبين رافض لها وحصرها في الحكومة المركزية، وخاصة المعاهدات ذات الطابع السياسي، مثل دساتير (الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا) ^(١).

وبالنظر إلى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، نجد بأن هناك معوقات تحد من فعالية الدبلوماسية الموازية للإقليم في هذا الدستور، والمتجسدة في التحديد الذي ورد في هذا الدستور في المادة (١١٠ - أولاً) في حصر صلاحية عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الأطراف الدولية الخارجية في الحكومة المركزية تحديداً، رغم سماحه للإقليم بفتح مكاتب لها في السفارات والبعثات الخارجية، وكذلك هناك عقبة أخرى وردت في مبادئ القانون الدولي تؤكد على (أن الدولة وليس جزء من الدولة تتمتع بشخصية قانونية) ^(٢). ولكن (القاعدة المقررة في القانون الدولي العام فيما يتعلق بتنظيم المعاهدات لا تحدد الجهة المختصة بإبرام المعاهدة في الدول وإنما تترك ذلك للقواعد الدستورية في كل دولة سواء أكانت دولة بسيطة أم اتحادية) ^(٣).

وعليه، فإن الإقليم قام بعقد عدد من الاتفاقيات تحت عنوان (مذكرات تفاهم) مستغلاً الصلاحيات الممنوحة له في وضع التشريعات في المجالات التي تحدث فيها فراغاً تشريعياً ^(٤)، والتي تدخل ضمن الصلاحيات الممنوحة له في الدستور ولا تدخل ضمن صلاحيات الحكومة المركزية وبالتشاور والتنسيق معها.

ثانياً: تناقضات العملية السياسية: بالرغم من أهمية الفيدرالية والمزايا العديدة التي توفره لبلد مثل العراق كما هو حاصل في العديد من البلدان التي تبنت مثل هذا النظام، إلا أن هناك العديد من القوى السياسية والنخب الثقافية والأكاديميين العراقيين يقفون بالضد من فكرة الفيدرالية بدواعي أنها تمهد لتقسيم العراق وليس توحيده وإستقراره. وهي مواقف نابعة من مصالح خاصة وعقلية وثقافة جمعية راسخة ومتراكمة تنحو منحى الشمولية والمركزية والتفرد في السلطة والحكم، وكذلك هي مرتبطة بمواقف ومصالح إقليمية أكثر مما هي مصلحة وطنية عراقية ^(٥). ولعل واحدة من أهم أسباب مأزق النظام

(١) صلاح جبير البصيصي، صلاحية الولايات أو الأقاليم في أبرام المعاهدات الدولية، مجلة جامعة أهل البيت، العدد ٦، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص ١٥٥-١٥٧.

(٢) شيرزاد أحمد أمين النجار، مصدر سابق، ص ١١٣.

(٣) صلاح جبير البصيصي، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٤) أيمن إبراهيم الدسوقي و ياسين عباكر، المتغيرات الداخلية للدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان- العراق بعد ١٩٩١، مجلة جامعة دهوك (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد ٢٢، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٧.

(٥) نايف كردستاني، الفيدرالية في العراق بين شعارات التقسيم والنزعة المركزية، ٢٠٢٤/١/١. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.kurdistan24.net/ar/opinion/325172>. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٢/١٠.

الفيدرالي في العراق هو غياب الإرادة السياسية لدى هذه القوى المهيمنة على السلطة لتطبيق الدستور الذي اتفقوا عليه وأقروه وأصبح بموجبه العراق بلداً فيدرالياً. وبقراءة سريعة لمواقف أغلب هذه القوى، نرى، بأنه رغم إختلافاتهم السياسية والمذهبية والفكرية، إلا أنهم يجمعون على رفض هذا النظام ومعاداته، بالإستناد إلى مبررات عديدة ومتنوعة، ويسعون من أجل تقويضه بكافة السبل المتاحة. فبالنسبة لموقف أغلب القوى والأحزاب السياسية، السنية تحديداً، يتضح بأنها قد قبلت بالدستور كواقع حال وهي ترى في الفيدرالية وإقامة الإقليم تهديد لوحدة العراق وطريقاً نحو التقسيم^(١)، رغم أن هناك قوى سنية ترى بأن الفيدرالية هو أفضل حل للعراق وتحديداً للسنة، وعلى هذا الأساس قدمت مشاريع لتأسيس الإقليم العربي السني وقبله مشروع إقليم صلاح الدين^(٢)، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض القوى الشيعية، والتي قدمت عدة مشاريع لإقامة أقاليم مثل مشروع إقليم الوسط والجنوب وإقليم البصرة^(٣).

كما أنتقد بعض السياسيين والباحثين هذا النظام، وأشاروا إلى أنه نظام غير واضح المعالم، هجين ما بين الفيدرالية والكونفدرالية وما بين الفيدرالية السياسية والإدارية، وهو الوحيد الذي يشكل بنيانه الفيدرالي من إقليم واحد ويوجد فيه مجلس تشريعي واحد، وهو النظام الوحيد الذي يكرس مواده الدستورية تقوية حكومات الأقاليم على حساب الحكومة الاتحادية، لتصبح بالتالي أداة للتقسيم بدلاً من التوحيد^(٤). كما أنتقد الإقليم في ممارسته الدبلوماسية الموازية على اعتبار أنه قد تجاوز حدود الصلاحيات الدستورية المسموح بها، وهو يتصرف كدولة من داخل دولة، ويسعى من خلال هذا النشاط إلى تقوية مركزه الدولي أملاً بالاستقلال والإنفصال عن العراق، أي أن هذه الدبلوماسية قد تحولت من

(١) حول مجمل هذه المواقف أنظر: مجموعة باحثين: الفدرالية الإدارية والقومية .. مقارنة تطبيقية بين الأنظمة الفيدرالية العراقية والألمانية، ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢/١٠/٢٠. ص ٤-٥.

(٢) TAHRAWI, D., "Fulfilling Broken Promises: Building a Semiautonomous Region in Sunni Iraq", *moderndiplomacy*, (January 5-2025). Available at: <https://moderndiplomacy.eu/2025/01/04/fulfilling-broken-promises-building-a-semiautonomous-region-in-sunni-iraq/>. Accessed: 2/3/2025.

(٣) سعد ناجي جواد و سوسن إسماعيل العساف، الفيدرالية العراقية : تقوية الأقاليم بإضعاف الدولة، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ يونيو ٢٠١٢. متاح على الرابط التالي: <https://studies.aljazeera.net/ar/profile/501> ... تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/١.

(٤) لقاء مكّي، الفيدرالية بين العراق والعالم.. رؤية مقارنة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٥/١٠/٥. متاح على الرابط التالي:

... تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٢/٢٠ <https://www.aljazeera.net/2005/10/05>

دبلوماسية موازية (Para-diplomacy) إلى دبلوماسية تأسيسية (إنصالية) ^(١)، أي البروتودبلوماسية Proto-diplomacy.

الفرع الثاني: معوقات ذاتية من داخل الإقليم:

إضافة إلى المعوقات التي أشرنا إليها أعلاه، هناك جملة معوقات نابعة من البيت الكوردي ذاته، تعمل هي الأخرى على أضعاف هذا النشاط وتحد من دور الإقليم في تعزيز مكانته وتطوير علاقاته الدولية. ويمكن الإشارة هنا وباختصار إلى أهم هذه المعوقات.

واحدة من أهم هذه المعوقات تكمن في غياب رؤية وطنية كوردية موحدة وتناقضات في المواقف وتعدد مسارات العمل السياسي للقوى السياسية الكوردية، بسبب التباينات في الصف الكوردي والخلافات بين الأحزاب الرئيسية في الإقليم وغياب التنسيق في المواقف على صعيد النشاط الدبلوماسي ^(٢)، وهذا ما يضعف الموقف الكوردي في الأوساط الدولية والإقليمية ويفتح الباب أمامها كي تنفذ مشاريعها ومخططاتها على ساحة الإقليم وعلى حساب مصالحه وأمنه وإستقراره ^(٣). فالإقليم يفتقد إلى إستراتيجية وطنية شاملة تعمل على تأطير العمل الدبلوماسي وتسهم في تفعيل علاقاته الخارجية وتعزز من مكانته الدولية.

المعوق الآخر، هو عدم إقرار دستور للإقليم لحد الآن على الرغم من أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ قد أكد في المادة (120) على حق كل الأقاليم بوضع دساتير لها على أن لا يتعارض مع الدستور الإتحادي ^(٤)، وهذا ما ذهب إليه الدستور الأمريكي كذلك. لكن لم يتم إقرار دستور للإقليم لحد الآن، رغم تصديق البرلمان الكوردي على مشروع الدستور في عام ٢٠٠٢ بموجب قرار المجلس الوطني الكوردستاني (البرلمان) المرقم

^(١) حول مظاهر وعوامل التحول من الدبلوماسية الموازية إلى الدبلوماسية التأسيسية، أنظر: أيمن الدسوقي، الدبلوماسية التأسيسية للأقاليم الساعية للإنفصال.. دراسة نظرية تطبيقية، مجلة السياسة الدولية المصرية، السنة ٥٧، العدد ٢٢٣، يناير ٢٠٢١، ص ٤٤-٤٧. وكذلك:

ASISTIA, M. N., & others, "The Shift from Paradiplomacy to Portodiplomacy: A Comparative Study of Catalonia and Kurdistan", *Journal of Paradiplomacy and City Network*, Vol. 3, No. 1, (2024), pp. 1-16.

^(٢) ZANGANA, B., "KRG and Managing Foreign Relationships", *Rudaw Research Center*, 17-11-2020.

Available at: <https://rudawrc.net/en/article/krg-and-managing-foreign-relationships>

Accessed: 16/2/2025.

^(٣) علي صبري، الفيدرالية أم الاندماج، مركز الجزيرة للدراسات، ١٠/٣ / ٢٠٠٤. متاح على الرابط التالي:

تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/١ .. <https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3>

^(٤) أنظر: نص المادة (١٢٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٢٦ في ٧ نوفمبر ٢٠٠٢ وصدر قانون الدستور برقم ١٦ في عام ٢٠٠٨^(١)، ولكنه لم يقر بسبب الخلافات حول مضمونه من قبل الأحزاب الكردية في الإقليم. إضافة إلى ما تقدم، فقد تبين، وفي أكثر من موقف، بأن هناك ضعف ونقص في كفاءة الجهد الدبلوماسي فيما يتعلق بالقدرة على قراءة المتغيرات الدولية والإقليمية وفهمها بشكلها الصحيح والتعامل معها بما يؤدي إلى خلق التوازن في العلاقات المبنية على المصالح المشتركة وتوظيفها لخدمة الإقليم ومصالحه، كل ذلك، يعود أسبابه، في اعتقادنا، إلى المحاصصة السياسية وغياب الكفاءات المهنية القادرة على مواكبة التطور في النشاط الدبلوماسي وتفعيله وتكييفه مع المتغيرات الدولية إستناداً إلى المصلحة القومية العليا للكورد أينما وجدوا في العراق أو في باقي دول المنطقة.

المطلب الثاني: التحديات على الصعيد الخارجي:

تختص هذه المفردة في تبيان طبيعة أبرز المعوقات التي تواجهها دبلوماسية إقليم كردستان الموازية في نشاطها ونسج علاقاتها الخارجية ضمن البيئتين الإقليمية والدولية^(٢)، والتي تشكل تحدياً حقيقياً وجدياً أمام الإقليم في حماية مصالحه وصون أمنه وتعزيز مكانته في الساحة الدولية.

الفرع الأول: تحديات البيئة الإقليمية:

كان ولا يزال موقف دول الجوار الإقليمي لإقليم كردستان- العراق يشكل تحدياً حقيقياً أمام الإقليم لممارسة نشاطه الدبلوماسي بما يضمن مصالحه ويعزز مكانته على الصعيدين الداخلي والخارجي. كما ساهم المحدد الجغرافي للإقليم (الموقع) هو الآخر في تشكيل هذا التحدي. فهذه الدول ورغم تطور العلاقات بينها وبين الإقليم على مختلف الأصعدة والميادين منذ عام ٢٠٠٣ ولحد وقتنا هذا، إلا أنها لم تكن مساعدة للإقليم ومعارضة له في الكثير من الملفات والقضايا منذ أن بدأ الإقليم بممارسة نشاطه الدبلوماسي بصورة قانونية وشرعية وفتحه مكاتب في السفارات والبعثات العراقية الخارجية.

فلقد رفضت كل من تركيا وإيران وسوريا فتح مثل هذه المكاتب في سفارات العراق لديها في إشارة إلى عدم إقرارها بهذا الدور الذي يقوم به الإقليم، مثلاً كانت معارضة للفيدرالية في العراق، حيث رأت في منح الكورد في العراق الحق في تأسيس كيان فيدرالي تجاوزاً لخطوط حمراء رسمتها هذه الدول التي تضم في تركيبها الديموغرافية المكون الكوردي، لأنها قد تدفع الكورد لديها للتحرك والمطالبة بمنحها كيانات مماثلة، وهذا ما لن تقبل به هذه الدول وتعدّها مساساً بأمنها القومي^(٣). وقد برزت هذه المواقف

(١) نص قانون إقرار دستور إقليم كردستان - العراق. ٢٠١١/١٠/١. متاح على الرابط التالي:

تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٣/٣ ... <https://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/21027.html>

(٢) للمزيد حول هذه التحديات، أنظر الجزء الثالث من المؤلف التالي: كريم بلدز، مستقبل كردستان في العراق، ترجمة: نصر محمد علي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد ٢٠٢١.

(٣) علي صبري، الفيدرالية أم الاندماج، مركز الجزيرة للدراسات، ١٠/٣/٢٠٠٤. مصدر إلكتروني سابق.

المعادية للإقليم بصورة أكثر وضوح عند قيام الإقليم بالإستفتاء على تقرير المصير في ٢٥/أيلول/٢٠١٧^(١).

فبالرغم من أن حرب داعش كانت قد قوّت علاقات الإقليم مع هذه القوى الإقليمية وفعلت وطلورت دبلوماسيتها الموازية، إلا أن ذلك تغير بعد إنتهاء هذه الحرب وخاصة أثناء الإستفتاء. ومارست هذه القوى التدخل في الإقليم بشكل علني، وسعت نحو تغيير المعادلات السياسية وصياغة التحالفات بما يرسم الخارطة السياسية العراقية وفقاً لمصالحها الخاصة من خلال القوى السياسية والاجتماعية الموالية لها، ولكي تسد الطريق أمام الإقليم لتقوية مركزه داخل البنية المؤسسية العراقية وتحقيق المزيد من المكاسب السياسية على الصعيد الخارجي خدمة للمصالح القومية العليا للكوورد أينما وجدوا^(٢).

وكذلك ساهمت مواقفها المعارضة والمعادية أحياناً للإقليم في هذا الملف (الإستفتاء) في أضعاف مركز الإقليم أمام الحكومة المركزية ودفعته لتقديم التنازلات في كثير من الملفات العالقة بينهم، وخسارته الكثير من الدعم الذي كانت تتلقاه على الصعيد الدولي. ولازالت آثار هذه المواقف شاخصة لحد يومنا هذا وتفعّل فعلها في تآزيم العلاقة بين الإقليم والمركز بآثارة العديد من المشاكل التي تهدد هذه العلاقة وتزيد التوتر وتضعف الثقة بينهم وتديم الأزمة السياسية والإنسانية في الإقليم والعراق على حد سواء.

الفرع الثاني: تحديات البيئة الدولية:

لا نجافي الحقيقة لو قلنا، بأن المواقف الدولية تجاه الإقليم وقضاياها الحيوية لا تختلف كثيراً في المضمون عن المواقف الإقليمية، وإن بدت في الشكل مختلفة، بالرغم من أنه لايمكن نكران أن هذه المواقف كانت مساندة للإقليم في كثير من المواقف والقضايا قبل عام ٢٠٠٣ وما بعدها، لكن يجب أن نفهم بأن هذه المواقف تبنى على أساس المصالح الإستراتيجية العليا لهذه البلدان، وقد تتغير وتتبدل حسب قربها أو بعدها وتأثيرها على هذه المصالح، ففي السياسة لا عدو ولا صديق دائم، ولكن الدائم هي المصلحة.

فالموقف الأمريكي تجاه المسألة الفيدرالية في العراق، الذي كان متجاوباً ومتناغماً مع الطموحات الكوردية قبل وأثناء غزو العراق، أصبح لغته مغايرة وشابه الكثير من الضبابية والمراوغة بعد عام ٢٠٠٣. فتصريحات المسؤولين الأمريكيين كانت تتحاشى الإشارة إلى موضوع الفيدرالية بشكل صريح، وتشدّد على وحدة العراق شعباً وحكومة^(٣). ورغم الدعم الكبير الذي قدمته أمريكا للإقليم قبل عام ٢٠٠٣ وما بعده أيضاً أثناء

(١) للمزيد من التفصيل حول هذه المواقف، أنظر: عماد ميشال الهاشم، الدور السيادي لوحداث الدولة الفيدرالية (العراق أنموذجاً)، رسالة دبلوم عالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٢٢، ص ٨٩-٩٣.

(٢) أنظر: رشيد عمارة ياس الزبيدي و أمل رؤوف محمد، معوقات تكوين الأقاليم في العراق، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز المستقبل- السليمانية، المجلد ٧، العدد ٤، كانون الأول ٢٠٢٤، ص ٢٦-٢٧.

(٣) لي صبري، الفيدرالية أم الإندماج، مركز الجزيرة للدراسات، ٣/١٠/٢٠٠٤، مصدر إلكتروني سابق.

حرب داعش. إلا أن هذا الموقف الداعم للإقليم أتخذ جانب الحياد أثناء عملية الاستفتاء الذي أجراه الإقليم عام ٢٠١٧. لأنها رأت بأن توقيت الاستفتاء غير ملائم، والأولية لديها هي في محاربة تنظيم داعش، إضافة إلى أن الانفصال سيسبب مشاكل لحلفائها وعلى رأسهم تركيا، إضافة إلى أنها ستضعف حملتها في محاربة التنظيم^(١).

وكذلك الأمر بالنسبة للعديد من البلدان في أوروبا والعالم الذين وقفوا معارضين للإقليم في إجراء الاستفتاء، خاصة البلدان التي لها مصالح في العراق ومع دول المنطقة وترتبط معها بعلاقات تعاون في مختلف الميادين الاقتصادية والتجارية والثقافية، خوفاً من تتأثر هذه المصالح بنتائج هذا الاستفتاء وتداعياته. وهذا كان موقف الإتحاد الأوروبي أيضاً، الذي نصح الإقليم في بيان له قبل أيام من موعد الاستفتاء بوقف إجراءات الاستفتاء^(٢).

كما أعرب مجلس الأمن الدولي في بيان صحفي بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠١٧ عن معارضته لهذا الاستفتاء، وأشار إلى أن هذا الإجراء الأحادي من قبل حكومة إقليم كردستان من شأنه أن يكون له آثاراً سلبية ويهدد الاستقرار في المنطقة، ويشتت الجهود الذي يبذله المجتمع الدولي في محاربة تنظيم داعش، كما أكد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، ودعا الطرفين العراقي والكوردي إلى ضرورة الإحتكام إلى القواعد الدستورية في حل المشاكل والخلافات بينهم وبما يحفظ حقوق جميع الأطراف^(٣).

هكذا يتبين لنا بأن المواقف الدولية تتغير حسب المصالح و وفق حسابات الربح والخسارة، وما هو معلن من مواقف أحياناً غير ما هو الحقيقي، وبأن المصالح تغلو على الصداقات والتحالفات في السياسة الدولية، وهذا ما أقدمت عليه هذه الدول حماية لمصالحها الاقتصادية والتجارية في المنطقة رغم ما قدمته من دعم وتأييد للإقليم في كثير من المواقف والفترات. وكانت نتيجة كل ذلك، تهميش للإقليم وتراجع في مكانته وخسرانه لدعم حلفائه الدوليين، مما أثر سلباً على قدرته في صيانة حقوقه المشروعة وحل المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد، كما أسهم ذلك في إضعاف دوره ونشاطه الدبلوماسي في سبيل تعزيز مكانته في الساحة السياسية الدولية.

خاتمة البحث

بعد الإنتهاء من المتابعة والتحليل لمختلف فقرات ومفردات بحثنا هذا الذي تناول دور الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان العراق الفيدرالي في تعزيز مكانته الدولية ، وقبل أن نورد بعض الإستنتاجات العامة والتوصيات الضرورية حول مشكلة البحث، نود التأكيد هنا بأن جملة النتائج التي توصلنا إليها في التحليل الذي قمنا به قد أثبتت صحة

(١) عماد ميشال الهاشم، الدور السيادي لوحدة الدولة الفيدرالية (العراق أنموذجاً)، مصدر سابق، ص ٩٣-٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٣) نص البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن الدولي بشأن العراق في: ٢١ أيلول ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي: <https://iraq.un.org/ar/211100> ... تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٢/٢٢

فرضية البحث التي أوردناها في المقدمة المنهجية للبحث. وسنورد هذه النتائج بصيغة (الإستنتاجات)، وهي كما يأتي:

أولاً: الإستنتاجات:

١. لقد تبين لنا بأن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، قد شابه الضعف في الصياغة والخلل في بناء المادة الدستورية، هذا الخلل والضعف في صياغته وفي بنائه من الناحيتين الشكلية والموضوعية، كان وراء بروز الكثير من الإشكاليات والمعوقات في سبيل تطبيقه بصورة سليمة على أرض الواقع وبالشكل الذي يحقق الأهداف والغايات التي وجد من أجله هذا الدستور. هذا إضافة إلى إشكالية غياب التفسير الصحيح لكثير من نصوصه الدستورية المتعلقة بشكل وطبيعة ومضمون النظام الفيدرالي والإختصاصات الحصرية و المشتركة وصلاحيات الأقاليم.
٢. إضافة إلى أن عدم الإلتزام بتطبيق الدستور كان وراء حدوث جملة أزمات بين أطراف الحكم في العراق ومنها الإقليم، وسمحت بالتالي في تدخل القوى الخارجية بالشأن العراقي وفق أجندات إقليمية ودولية أضعف النظام وأضعف الإقليم في نشاطه ودوره في ميدان الشؤون الخارجية وعطل سعيه في كثير من القضايا والملفات المهمة بالنسبة للإقليم وشعبه وأمنه وبرامج التنمية التي هو بأمر الحاجة إليه.
٣. كما تبين لنا بأن الدبلوماسية الموازية للإقليم، ورغم النجاحات العديدة التي حققها الإقليم في نشاطه الدبلوماسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، يعتره بعض من جوانب الضعف والقصور في بنيته وبرنامجه و توجهاته، بسبب جملة من المعوقات التي تؤثر على هذا النشاط سلباً وتحد من دوره، ومن أهمها غياب رؤية وطنية كوردية موحدة حول آليات وتوجهات النشاط الدبلوماسي للإقليم في كثير من الملفات الهامة بسبب الخلافات بين القوى السياسية الكوردية في تعاطيها مع الشأن السياسي داخلياً وخارجياً.
٤. إضافة إلى غياب إستراتيجية سياسية شاملة تؤثر العمل السياسي عامة والنشاط الدبلوماسي للإقليم خاصة، إستراتيجية تركز على الثوابت والمصالح القومية العليا للشعب الكوردي بعيداً عن المحاصصات السياسية والمصالح الحزبية والجهوية والحسابات المنفعية، فضلاً عن غياب دستور يؤطر هذا النشاط ويقتنه ويحدد مسؤوليات الأطراف القائمة عليه، والإستناد عليه في أي خلاف قد يظهر بين هذه القوى السياسية، وبينها وبين الحكومة الاتحادية و أطراف العملية السياسية في العراق.
٥. إضافة لما تقدم، تبين لنا بأن هناك ضعف في بنية وتشكيلة الهيكلية الإدارية والتنفيذية للمؤسسة المعنية بالشأن الدبلوماسي في الإقليم، ونعني بها (دائرة العلاقات الخارجية)، وقصور في إدارة العديد من الملفات المهمة بالنسبة للإقليم وشعبه، بسبب ضعف الخبرة والكفاءة وعدم القدرة على التكيف مع الواقع السياسي الداخلي والدولي

وقراءة المتغيرات التي تحدث باستمرار وفي التفاعل معها بأيجابية وواقعية حفاظاً على المصالح والحقوق المشروعة لأبناء الإقليم وقضيته المصيرية.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة العمل على تشكيل لجنة مشتركة من الخبراء والمختصين في القانون الدستوري من الحكومة المركزية وحكومة الإقليم من أجل تفعيل الدستور ومعالجة جوانب الخلل والقصور فيه، وخاصة المواد المتعلقة بالصلاحيات المشتركة بين المركز والإقليم لحسم الخلاف والجدل حول هذه الصلاحيات وبما يؤدي إلى حل المشاكل العالقة بين الطرفين، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على روح الدستور ومبادئه الأساسية.
٢. من أجل ترصين النظام البرلماني بما يعزز إستقراره وتوطيد مقومات بنيانه في العراق، ندعو الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية إلى ضرورة العمل وبشكل جدي على تفعيل المادة ١٤٠ من الدستور وحل مشكلة المناطق المتنازع عليها، وفسح المجال أمام تشكيل الأقاليم في العراق، وكذلك الإسراع في تفعيل وإقرار قانون المجلس الاتحادي في العراق.
٣. ضرورة توحيد الموقف الكوردي ونبذ الخلافات بين القوى السياسية الكوردية والاتفاق على بناء إستراتيجية وطنية موحدة تسهم في تفعيل النشاط الدبلوماسي للإقليم، وتشارك في صياغته جميع هذه القوى وفق رؤى وطنية ترتكز على ثوابت القضية الكوردية والمصالح القومية العليا بما يحمي حقوق الكورد المشروعة ضمن إطار النظام البرلماني في العراق ويسهم في تقوية مركزه في الأوساط الخارجية الإقليمية والدولية.
٤. أهمية الإسراع في إقرار دستور الإقليم وباقي التشريعات والقوانين المؤجلة والضرورية لترصين الجبهة الداخلية في الإقليم بشكل أساسي، ولكي يكون هذا الدستور بمثابة وثيقة قانونية شرعية بيد صانع القرار السياسي الكوردي في المناقشات والحوارات التي تجربها حكومة الإقليم مع الطرف العراقي فيما يتعلق بالمشاكل العالقة بينهم، وكذلك الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية المعنية بالشأن العراقي والكوردستاني.
٥. العمل على إعادة بناء وهيكلة دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم والإعتماد على الكفاءات العلمية والمهنية، المختصة بالشأن الدبلوماسي، في تسير شؤونها بعيداً عن الإنتماءات السياسية والحزبية، من أجل مواكبة التطورات السياسية وفهم المتغيرات المتسارعة على الساحة الدولية. فضلاً عن ضرورة تحفيز المراكز البحثية والثقافية والإعلامية في الإقليم لتفعيل برامج تعمل على نشر ثقافة سياسية تسهم في تعميق الوعي بأهمية النظام الفيدرالي بالنسبة للإقليم والعراق على حد سواء.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية:

١. الدساتير والقوانين:

١. دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
٢. قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤.
٣. قانون إقرار دستور إقليم كردستان- العراق لعام ٢٠٠٨.
٢. **الكتب:**
 ١. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٣.
 ٢. عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
 ٣. عصام سليمان، الفيدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١.
 ٤. فرح شاكر، النظام الفيدرالي في العراق: النشأة، والأداء، والأهمية، ترجمة: علي الحارس، مركز الرافدين للحوار، النجف، ٢٠٢١.
 ٥. كريم يلدز، مستقبل كردستان في العراق، ترجمة: نصر محمد علي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد ٢٠٢١.
 ٦. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية.. دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
 ٧. محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجاً)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد)، بيروت، ٢٠٠٩.
 ٨. محمد هماموني، الفيدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الإدارية الإقليمية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل ٢٠٠٢.
 ٩. هندريك سيروت، الدولة ذات السيادة ومنافسوها، ترجمة وتحرير: مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٨.
 ١٠. وليد كاصد الزبيدي، الفيدرالية: دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف، ٢٠١٩.
 ١١. ياسين محمود جوماني، الدبلوماسية الموازية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة إقليم كردستان)، مكتب التفسير للنشر والإعلان، أربيل، ٢٠٠٢.
٣. **الرسائل الجامعية:**
 ١. عماد ميشال الهاشم، الدور السيادي لوحدات الدولة الفيدرالية (العراق أنموذجاً)، رسالة دبلوم عال، كلية الحقوق والعلوم ٢. السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٢٢.
 ٢. نهيل صادق مصطفى، العلاقة بين البارادبلماسية والتعايش السلمي في إقليم كردستان- العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٢)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون- جامعة دهوك، ٢٠٢٣.
٤. **البحوث والدراسات:**
 ١. آراس حسن عبدالقادر، إشكالية بقاء فيدرالية إقليم كردستان العراق في المستقبل، مجلة قه لاي زانست العلمية - الجامعة اللبنانية- الفرنسية، المجلد ٧، العدد ١، شتاء ٢٠٢٢.
 ٢. أوميد رفيق فتاح و فاتح محمد حسين، إستفتاء إقليم كردستان-العراق ٢٠١٧: الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية، المجلد ٧، العدد ١، آذار ٢٠٢٤.
 ٣. أوميد رفيق فتاح و زانا كريم نجم، مكانة إقليم كردستان العراق في السياسات العالمية، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية، السنة ١، العدد ٤، ٢٠١٧.
 ٤. أيمن الدسوقي، الدبلوماسية التأسيسية للأقاليم الساعية للإنفصال.. دراسة نظرية تطبيقية، مجلة السياسة الدولية المصرية، السنة ٥٧، العدد ٢٢٣، يناير ٢٠٢١.
 ٥. أيمن إبراهيم الدسوقي و ياسين عباكر، المتغيرات الداخلية للدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان- العراق بعد ١٩٩١، مجلة جامعة دهوك (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد ٢٢، العدد ١، ٢٠١٩.

٦. أيناك عبدالسادة علي، البارادبلوماسية: لمحة تعريفية موجزة، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد ١٥، كانون الثاني ٢٠٢٠.
٧. جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، ترجمة: مها تكلأ، منتدى الأنظمة الفيدرالية، أوتاوا-كندا، ٢٠٠٧.
٨. جيم بوليو، الحل الفيدرالي في العراق، سلسلة أوراق ديمقراطية: ترجمة وتحرير: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٥.
٩. رشيد عمارة ياس الزبيدي و أمل رؤوف محمد، معوقات تكوين الأقاليم في العراق، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز المستقبل، السليمانية، المجلد ٧، العدد ٤، كانون الأول ٢٠٢٤.
١٠. ررونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، ترجمة: غالي برهومة وآخرون، منتدى الأنظمة الفيدرالية، أوتاوا-كندا، ٢٠٠٦.
١١. سعود حسن سلطان و عمران عمر علي، مكانة إقليم كردستان-العراق في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: العراق كدراسة حالة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد ١٢، العدد ٢، نيسان-حزيران ٢٠٢٤.
١٢. سكالا حسين حمه أمين و ثاربان رؤوف عزيز، بارادبلوماسية إقليم كردستان العراق: بين ثبات الأهداف وتغير المواقف، مجلة جامعة كرميان، المجلد ٤، العدد ٣، تموز ٢٠١٧.
١٣. شيرزاد أحمد أمين النجار، مركز إقليم كردستان-العراق في السياسة العالمية: حالة عدم يقين، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٤.
١٤. شيروان كامل سبتي الوائلي، تأثير علاقات إقليم كردستان الدولية في رسم السياسة الخارجية للعراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة النهريين، بغداد، السنة ١٢، العدد ٦١، ٢٠٢٠.
١٥. صلاح جبير البصيصي، صلاحية الولايات أو الأقاليم في أبرام المعاهدات الدولية، مجلة جامعة أهل البيت، العدد ٦، 25 تشرين الثاني ٢٠٠٨.
١٦. عابد خالد رسول و كارزان محمد قادر، بارادبلوماسية إقليم كردستان وطبيعة الدبلوماسية العراقية، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية، المجلد ٨، العدد ٢، كانون الأول ٢٠٢٤.
١٧. عابد خالد رسول و كارزان محمد قادر، دور الأقاليم في الشؤون الخارجية للدولة الفيدرالية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة السليمانية، المجلد ١٠، العدد ٢، كانون الأول ٢٠٢٢.
١٨. فاروق عبدول مولود، العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان (١٩٩١-١٩٩٤)، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد ٢، العدد ٨، نيسان ٢٠١٨.
١٩. مجموعة باحثين: الفدرالية الإدارية والقومية .. مقارنة تطبيقية بين الأنظمة الفيدرالية العراقية والألمانية، ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢/١٠/٢٠.
٢٠. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، الفيدرالية، ستوكهولم - السويد، مايو ٢٠١٥.
٢١. نجم الدين محي الدين الريكاني و رينجبر جميل شيخو، إشكالية صياغة الدستور وتطبيقه في المجتمعات المتنوعة ثقافياً والمتحولة سياسياً (العراق بعد عام ٢٠٠٣ أنموذجاً)، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، العدد ٥٤، ٢٠٢٣.
٢٢. نعم محمد صالح، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .. الواقع والطموح، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، العدد ٤١، تموز ٢٠٠٩.

٢٣. نهيل صادق مصطفى وأرمان إسماعيل دادفر، الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان- العراق أثناء حرب داعش (٢٠١٤-٢٠١٧)، مجلة جامعة دهوك (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد ٢٥، العدد ٢، ٢٠٢٢.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. AGUIRRE, I., "Making sense of Paradiplomacy? An Intertextual Enquiry about a Concept in Search of a Definition". In: Francisco Aldecoa, &, Michael Keating (eds), *Para diplomacy in Action: The Foreign Relations of Subnational Governments*, (New York: Routledge, 2013).
2. ASISTIA, M. N., & others, "The Shift from Paradiplomacy to Portodiplomacy: A Comparative Study of Catalonia and Kurdistan", *Journal of Paradiplomacy and City Network*, Vol. 3, No. 1, (2024).
3. CAMERON, D., "Making Federalism Work". in: Markus E. Bouillon, David M. Malone and Ben Rowsell (eds), *Iraq, Preventing a New Generation of Conflict*, (Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2007).
4. COMAGO, N., "On the Normalization of Sub-State Diplomacy", *The Hague Journal of Diplomacy*, No. 5, (February 2010).
5. DALSOOZ, J. H., "Diplomacy of the Kurdistan Region of Iraq in the Age of Terrorism", *Rudn Journal of Political Science*, Vol. 21, No. 1, 2019
6. ELAZAR, D. J., *Exploring Federalism*, (Tuscaloosa: University of Alabama press, 1987).
7. JOHN, K., "Introduction", in: Ann L. Griffiths, (ed), *Handbook of Federal Countries 2005, Forum of Federation*, (Montreal. Kingston. London, Ithaca: McGill-Queen's University Press, 2005).
8. KAISER, R., "Sub-State Governments in International Arenas: Paradiplomacy and Multi-level Governance in Europe and North America". in: Stephane Paquin, S. and & Guy LaChappelle. G., (eds), *Mastering Globalization: New Sub-State's Governance and Strategies*, (London: Routledge, 2005).
9. KIRMANG, S., & Zadeh, Y. A., "The Para-Diplomacy of the Kurdistan Region in Iraq and the Kurdish Statehood Enterprise". *Middle East Journal*, Vol. 71, No. 4, (October 2017).
10. KUZNETSOV, A. S., *Theory and Practice of Para-diplomacy: Subnational Governments in International Relations* (London: Routledge, 2015).
11. LECOURS, A., "Political Issues of Paradiplomacy: Lessons from the Developed World", in: Virginie Duthoit & Ellen Huijgh (eds.), *Discussion Papers in Diplomacy*, (The Hague: Netherlands Institute of International Relations "Clingendael", 2008).
12. NICOLSON, H., *Diplomacy*, 3rd ed., (London: Oxford University Press, 1963).
13. OGUNNOIKI, A. O., "Federalism as a Political Ideology and System of Government: The Theoretical Perspectives", *International Journal of Advanced Academic Research*, Vol. 3, Issue 9, (September 2017).

14. SALIH, D. A., & Najmalddin, B. A., "Paradiplomacy of the Kurdistan Region After 2003: Present and Future", *Journal of Law, Policy and Globalization* (IISTE), Vol. 53, (2016).
15. TUBILEWICZ, C., & Omond, N., *The United States, Subnational Relations with Divided China: A Constructivist Approach to Para-diplomacy*, (New York: Routledge, 2021).
16. WOLFF, S., "Para diplomacy: Scope, Opportunities and Challenges", *The Bologna Center Journal of International Affairs*, Vol.10, (Spring 2007).

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

A. المواقع الإلكترونية العربية:

١. سعد ناجي جواد و سوسن إسماعيل العساف، الفيدرالية العراقية : تقوية الأقاليم بإضعاف الدولة، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ يونيو ٢٠١٢. متاح على الرابط التالي:
<https://studies.aljazeera.net/ar/profile/501>
٢. لقاء مكي، الفيدرالية بين العراق والعالم.. رؤية مقارنة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٠/٥/٢٠٠٥. متاح على الرابط التالي:
<https://www.aljazeera.net/2005/10/05/>
٣. محمد أرمين كربيت، أطروحة البارادبلوماسية ونظرية بناء الدولة، الحوار المتمدن، العدد ٦٠٨٤، بتاريخ: ١٥-١٢-٢٠١٨. متاح على الرابط التالي:
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621376>
٤. محمد صبري، الفيدرالية أم الاندماج، مركز الجزيرة للدراسات، ٣/١٠/٢٠٠٤. متاح على الرابط التالي:
<https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3>
٥. موقع حكومة إقليم كردستان- العراق، على الرابط التالي:
<https://gov.krd/arabic/the-governments-mission/foreign-relations>
٦. موقع دائرة العلاقات الخارجية في الإقليم، على الرابط التالي:
<https://gov.krd/arabic/the-governments-mission/foreign-relations>
٧. موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان- العراق، على الرابط التالي:
<https://archive.gov.krd/mohe/mhe-krq.org/ar.html>
٨. نايف كردستاني، الفيدرالية في العراق بين شعارات التقسيم والنزعة المركزية، ١/١/٢٠٢٤. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.kurdistan24.net/ar/opinion/325172>
٩. نص البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن الدولي بشأن العراق في: ٢١ أيلول ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي:

<https://iraq.un.org/ar/211100>

١٠. نص قانون إقرار دستور إقليم كردستان - العراق. ١/١٠/٢٠١١. متاح على الرابط التالي:

<https://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/21027.html>

B. المواقع الإلكترونية الأجنبية:

1. TAHRAWI, D., "Fulfilling Broken Promises: Building a Semiautonomous Region in Sunni Iraq", *moderndiplomacy*. (January 5-2025). Available at:
<https://moderndiplomacy.eu/2025/01/04/fulfilling-broken-promises-building-a-semiautonomous-region-in-sunni-iraq/>

2. SIMWA, A., "Types of diplomacy in international relations", (October 20, 2017). Available at: <https://www.legit.ng/1131145-types-diplomacy-international-relations.html>
3. MARKS, S., & Freeman, C., W., "Diplomacy, Encyclopaedia Britannica", (Jan 22, 2025). Available at: <https://www.britannica.com/topic/diplomacy/The-spread-of-the-Italian-diplomatic-system>
4. ZANGANA, B., "KRG and Managing Foreign Relationships", *Rudaw Research Center*, (17-11-2020). Available at: <https://rudawrc.net/en/article/krg-and-managing-foreign-relationships>